الفصل الأول

الفكر المصرى والقوى السياسية

(دراسة حالة للفكر الصحفى المصرى فى علاقته بالسلطة الحاكمة)

أولا : مقدمة : فى أهداف هذه الدراسة

لاتدعى هذه الدراسة مزية السبق أو الريادة فى تناول قضية جد حديثة، كما أنها ترفض — ما قد توحى عنونتها — من أن تكون محض ترديد لأفكار سابقة أو محاكاة لمعرفة غابرة ، فهى ما كانت هذه أو تلك ، ولكنها طرح جديد — أو أرجوها أن تكون كذلك — لفكر لم يعد بعد جديداً :

والفكر شأنه شأن أى نسق معرفى — وحسبما تؤكد مقولات علم اجتماع المعرفة — ظاهرة اجتماعية تؤثر وتتأثر بغيرها من الظواهر والنظم الاجتماعية الأخرى ، فهو فى علاقة حوارية وجدلية دائمة مع معطيات الواقع ، وفى تفاعل لانهائى مع انعكاسات البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لأى مجتمع كائنا ما كان تستوى فى ذلك العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، وإن كانت الأخيرة أكثر حساسية لانعكاسات البناء الاجتماعى وإفرازات الواقع الاقتصادى والسياسى(*) :

(*) اعتمدنا فى عرضنا لكيفية تأثر الفكر والعلم بافراز ات الواقع على ما يلى :

1 – Barnes, Barry,Sociology of Sicence, Penguin Books, Middle Sex, 1972

2 – Bernal, J.D., Science In History: Vol. 4. The Social Science, Penguin Books, 1969

٣ – أحمد أبوزيد ، أزمة العلوم الانسانية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يونيو ، ١٩٧٠ ، ص ١٩٥ – ٢٣٠ .

٤ – أحمد أبوزيد ، ماذا يحدث فى علوم الانسان والمجتمع ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، يونيو ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢٣ – ٢٥٤ .

٥ – أحمد أبو زيد ، العلوم الانسانية والصراع الايديولوجى، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثانى ، سبتمبر ٩٧ ، ص ١٤١ – ١٦٥ .

٦ – محمود عوده ، علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكاليه ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

ويقودنا التحليل التاريخى لنشأة الفكر إلى تأكيد تلك العلاقة الجدلية بين الطرح الفكرى من جهة والقوى الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى ، كما يكشف هذا التتبع عن دور متميز للقوى السياسية يمكن التأكيد عليه فى انبثاق الكثير من المعطيات الفكرية أو تدعيمها أو محاولة طمسها أو تعديل مسارها ، وللقوى السياسية فى كل هذا دور أو مجموعة أدوار تتواكب وطبيعة الأفراز الفكرى والفلسفى والعلمى ، فإن كان فكراً يتسق وطبيعتها الايديولوجية ولا ينال من طبيعة بنائها السياسى ، فهى مدعمه إياه ، مهيئة له الظروف ، باسطه له يدها ، وإن كان فكراً يتناقض وفلسفتها ويتعارض وأيديولوجيتها السائدة ، فهى منكرة عليه علميته ، رامية إياه — فى أحيان كثيرة — بالإلحاد ، متهمة مروجيه بالتمرد والانحراف ، فتحاربه بغير هوادة ، وقد تنزل باصحابه أقسى أنواع العقاب .

وتأثر العلم بالسياسة ، أو تأثير السياسة على الفكر بوجه عام يتضح فيما يمكن أن نسميه بالقهر الأيديولوجى لعمليات الأبداع الفكرى ، وهو ماتكشف عنه الممارسات السلبية للقوى السياسية على كل مظاهر الخلق العلمى والتداعيات الذهنية .

وظاهرة القهر الأيديولوجى ، وأن تقاسمها — تاريخيا — من حيث الممارسة رجال الدين ورجال السياسة ، إلا أن الطائفة الأخيرة كانت أكثر ضراوة وأشد تعنتا من حيث تقييد الحرية الفكرية ومناهضة أى فكر يتناقض وأيديولوجيتها السائدة ، أو على أقل تقدير توجيه الفكر والمفكرين إلى ما يدعم طاقم القيم السياسية التى تتبناها السلطة الحاكمة أو إلى مالا يتعارض مع أساسيات البناء السياسى ومقولاته الأساسية .

والمفكر إزاء ظاهرة القهر الأيديولوجى Ideological Coercion لايتخذ

— ٧ — عاطف أحمد فؤاد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٧ — ٢٠ .

٨ — Zeitlin, I.M.; Ideology and the Development of Sociological Theory, Prentice-Hall of India, Dew Delhi, 1968

موقفا واحدا ، ولا يستجيب بصورة واحدة ، حيث تتوزع المواقف والاستجابات بين أربعة أنماط هى : النمط المساير أو المهادن ثم النمط المقاوم أو المتمرد ، وثالثهما النمط المنسحب وأخيراً النمط المتردد .

ويمثل النمطان المساير والمقاوم ، أكثر النماذج الفكرية شيوعا عبر تاريخ الفكر فى علاقته بالسياسة ، بينما يخبو النمط الفكرى المنسحب وإن كان هذا لاينفى وجوده ، وهو لا يمثل ظاهرة عامة ، بل يمثل حالات فردية ترتبط بحقب زمنية معينة . أما النمط الأخير — المتردد — فيتماثل مع النمط المنسحب فى عدم شيوعه كظاهره عامة ، بل يمكن ملاحظة تردده بين الحقب الزمنية المختلفة ، وقد يظهر فى حقبة ويختفى فى أخرى ؛ فهو من الأنماط الحائرة ، غير المستقرة ، غير محددة الملامح ، حيث يتلون بلون طبيعة كل حقبة ويتشح برداء كل سلطة ، فهو إلى النفاق أقرب ، وإلى النمط المهادن ، المساير أكثر ميلا ، فهو نمط بلا أيديولوجية ، إلا إذا اعتبرنا كلا من المهادنة والتردد أيديولوجية فى حد ذاتها .

وإذا كان للفكر مظهران ، أحدهما مادى ويتمثل فى العلوم الطبيعية والرياضيات والثانى معنوى وتكشف عنه العلوم الإنسانية والاجتماعية فضلا عن الفن بمظاهره المختلفة والأدب بتداعياته المتنوعة ، إلى جانب الصحافة كمضمون فكرى لاتنتهى تفاعلاته أبداً بالسياسة والقوى السياسية ، فإذا كان للفكر هذان المظهران (المادى والمعنوى) ، إلا أنه من المؤكد أن المظاهر المعنوية للفكر أكثر المظاهر تأثرا بعمليات القهر الأيديولوجى وبالتالى أكثرها ارتباطا بالأنماط الأربع للفكر ، وإن كان هذا لاينفى تأثر المظهر المادى بممارسات القوى السياسية وأن تعذر انطباق الأنماط الأربع للفكر عليه ، رغم الخضوع الفكرى القهرى لطائفة من علماء الطبيعة والفلك — تاريخيا — للسلطة الحاكمة ، وهو صورة من صور المهادنة التى لاتكشف عن (رضى) بقدر ما تفصح عن (خوف) وهى أكثر مظاهر علاقة الفكر بالسياسة سلبية وأشدها ضراوة فى قتل ملكات الإبداع والخلق الفكريين :

وسلبية المفكر إزاء عملية القهر الأيديولوجى للسلطة الحاكمة قد يراها البعض صورة من صور الالتزام ، ولكننا نرى أن الالتزام ليس بالضرورة أن يكون ألتزاما سلطويا بقدر ما يكون التزاما بقضايا المجتمع من حيث تدبرها واستيعابها والبحث عن حلول لكثير من مظاهرها السلبية ، فحركة الإبداع والخلق الفكريين (سواء الطبيعى أو الاجتماعى ، فضلا عن الأدبى والفنى) ينبغى أن توجه — وبتحرر كامل من أيديولوجية السلطة الحاكمة — لخدمة قضايا المجتمع .

أما الفكر المقاوم ، فهو ذلك الفكر الذى يحاول أن يتجاوز كل محاولات القهر الأيديولوجى من قبل السلطة الحاكمة ، وهو فكر يرى صاحبه أنه لاينبغى أن يكون موضع مساومه ، وأن التزامه الوحيد هو التزامه بقضايا مجتمعه وأن تعارض هذا الالتزام مع طبيعة الفلسفة التى ينهض على أساسها البناء السياسى للمجتمع الذى ينتمى إليه .

ومن الملاحظ أن الفكر المقاوم ، وأن تحرر أيديولوجيا من ضغوط السلطة الحاكمه ، إلا أنه يظل أسير أيديولوجيته الخاصة ، بيد أنه أسر إرادى وقهر شعورى ، وهو بطبيعته فكر متمرد ، ثورى النزعة ، وهو ما يجعل السلطة الحاكمة تسمه دائما بالتطرف والانحراف ، وكثيراً ماتبتدع من الأساليب والحيل وتتخذ من الإجراءات التى تتدرج بين اللين والشدة والتسامح والحده لتحول دون نمو هذا الفكر ومقاومته أو وأده فى مهده .

والمفكر المنسحب من أكثر المفكرين حساسية لعملية القهر السياسى ، ويعد فى الآن نفسه من أكثرهم شعوراً بتعاظم أيديولوجيته الخاصة ، فيؤثر الانسحاب إما عن عدم اقتناع بعدم جدوى المقاومة كنتيجة لوطأة القهر الايديولوجى السلطوى حى وأن وسمت المقاومة بالإيجابية ، وأما عن إدراك واع بقيمة طرحه الفكرى فيخشى تعرضه للهوان ، فيظل فكره حبيس ذاته ، ومن ثم يكون انسحابه ، حتى وأن وسم بالسلبية .

والانسحاب الفكرى يعد فى تقديرى أحد مؤشرات نجـاح القهر الإيديولوجى السلطوى ، فالانسحاب موقف ، وهو وإن كان سلبيا ، إلا أنه اقل هوانا من صاحبه مؤثر المهادنة ، وأقل إيجابية ممن فضلوا المقاومة وآثروا مواجهة السلطة الحاكمة .

ودراستنا الراهنة محاولة لتتبع علاقة الفكر فى صورته المعنوية بالقوى السياسية وإن كنا لن نغفل الإشارة — تاريخيا — إلى موقف السلطات الحاكمة والقوى الاجتماعية من الفكر المادى ، بيد أن تركيزنا الأساسى سوف يكون على هذا التتبع الجدلى بين إفرازات الفكر المعنوى وطبيعة الممارسات السياسية للسلطات الحاكمة واضعين فى الاعتبار الحقائق الآتية:

١ — أن الفكر انعكاس للواقع ، تأثرا وإبداعا وممارسة .

٢ — للواقع مظاهر متعددة ، دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية .

٣ — تلعب المظاهر السياسية للواقع دورا متميزا فى تشكيل الفكر بمظاهره المختلفة وصياغة مقولاته الأساسية .

٤ — من العسير الكشف عن طبيعة الاستجابة الفكرية لعملية القهر الايديولوجى التى تمارسها السلطات الحاكمة على الفكر دون الدراسة الواعية لفلسفة السلطة الحاكمة وقيمها السياسية ومقولات البناء السياسى .

٥ — تعد علوم الاجتماع والسياسة والنفس ، فضلا عن الأدب والصحافة والفن أكثر مظاهر الفكر المعنوى تأثراً بالسياسة وممارسات القوى السياسية .

٦ — يؤكد الرصد التاريخى للفكر المعنوى فى علاقته بالسلطة شيوع النمطين المهادن والمقاوم ، وأن أضحت صور المقاومة الفكرية فى الآونة الراهنة إحدى سمات العصر ، وإن لم يختف النمط المهادن كلية .

٧ – ترتبط قضية تأثر الفكر بالسياسة بقضية الموضوعية فى علوم المجتمع والإنسان من حيث تأثير السياسة على موضوعية هذه العلوم سلباً وإيجاباً .

وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين ، يعنى أولها بالتتبع التاريخى لعلاقة الفكر بالقوى الاجتماعية والسياسية وإلى حد كانت لهذه القوى بصماتها على على طبيعة الفكر وتأثيراتها أوانعكاساتها فى تحديد مساراته وتعيين ماهيته؟ بينما يهتم قسمها الثانى بدراسة (حالة) لأحد مظاهر الفكر المعنوى المصرى – وأعنى به الفكر الصحفى – فى علاقته بالقوى السياسية وبالسلطات الحاكمة وإلى أى حد كشفت هذه العلاقة عن وجود الأنماط الفكرية الأربع التى أشرنا إليها قبلا ، وهى الأنماط المهادنة والمقاومة والمنسحبة والمترددة .

والدراسة – بهذه الرؤية – محاولة لتتبع حركتى التحدى (المتمثلة فى الهرالايديولوجى) والاستجابة (المتمثلة فى موقف الفكر من حركة التحدى هذه) إذا جازلنا أن نستعير هذه الثنائية من المؤرخ والفيلسوف البريطانى أرنولدتوينبى Aronld Toynbee عند حديثه عن نشأة الحضارات الإنسانية .

ثانياً : الفكر والسلطة

شواهد تاريخية ومواقف واقعية

يقف تاريخ الإنسانية ، ومحاولات الرصد الحضارى للمجتمعات معلناً جدلية العلاقة بين الافرازات الفكرية للعلماء والمفكرين والأوضاع الاجتماعية والطبقية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهم التى ينتمون إليها ، وهو الأمر الذى تؤكده مقولات الدراسة فى سيسولوجيا المعرفة ،

ولعل تلك المحاولات التى استهدفت أساساً تحديد ماهية العلاقة القائمة بين الفكر والسياسة قد نبعت من خلال الاتجاه الماركسى فى نزعته نحو دراسته لسسيولوجيا العلم وتاريخه على نحو ما يذهب يارون أزراهى Ezrahi ، الذى يرى أيضاً أن هناك من العلماء من يرفض هذه الرؤية — رغم تأييد الكثيرين لها على أساس أن محاولات النظر إلى الفكر أو العلم فى سياقه الاجتماعى تنأى به عن طبيعته الاساسية ودعاواه التى تنهض على أساس مقولتى الحياد السياسى Politically Neutral والتحرر من مظاهر الضبط التى تمارسها القوى الخارجة عن طبيعة العلم، ظروفه المتميزة(٢) فكأن هذه الدعوى ترى فى العلم والفكر ممارسات ذهنية خالصة ، مقطوعة الصلة بالمتغيرات المجتمعية والظروف الموضوعية للمجتمع ، بيد أن الشواهد التاريخية تؤكد عكس ذلك ، وترى أن الفكر والمجتمع (بمظاهره السياسية والاجتماعية والاقتصادية) فى حركة ديالكتيكية مستمرة (٣)

والدعوى المنكرة لديناميكية العلاقة بين الفكر والسياسة تؤسس إنكارها هذا على اعتبار أن التساند البنائى بين الفكر والسياسة له مخاطر عديدة ، أو على نحو ما يذهب أزراهى أن أصحاب هذه الدعوى يرون أن التدخل السياسى فى قضايا العلم يولد إحساسا بالتخوف من متتاليات مواكبة العلم للسياسة ، وعلى العلماء — وفقا لهذا — أن يتبعوا فقط — قواعد العلم ، وأن يسعوا جاهدين إلى الحيلولة دون خضوع إنجازاتهم العلمية للمعايير الخارجية عن نطاق قواعد المنطق العلمى ،

---

(١) أنظر Ezrahi, Yaron, the Political Resoureesof Science, In, Barness, Barry(ed), Sociology of Science, P. 211.

(٢) أنظر دراسة هامة فى هذا الموضوع فى : فؤاد زكريا ، العلم والحرية الشخصية ، مجلة عالم الفكر ، العدد الرابع ، مارس ، الكويت ، ١٩٧١ .

وأن يحموا أنفسهم من أى محاولة للتدخل السياسى الخارجى Exrernal Political Interference.

ويرى ازراهى أنه رغم أن كلا من بولانى Polanyi وزميليه هاجستروم Hagstrom وستورر Storer قد حاولوا تقديم نماذج للنظريات الاجتماعية المستقلة عن أى ضغوط خارجية وأرادوا من خلالها البرهنة على أن المقولات الأساسية لهذه النظريات قد شيدت بمعزل عن أى ممارسة للقوى الاقتصادية والسياسية عليها ، إلا أنهم عجزوا من خلال هذا النموذج المستقل للعلم Autonomist Model of Science أن يدعوا استقلال هذا النموذج من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية التى تدور حول ما يسمى بنظام السوق الحر Free Market System هو النظام الذى أثر فى طبيعة الفكر — على نحو ما يرى أزراهى — بحيث أضحى هذا الفكر عاجزاً عن تحقيق وجوده أو تنظيمه الذاتى إلا من خلال هذا النظام الاقتصادى (١)

ويسوق ازراهى Ezrahi دليلا على ذلك التساوق القائم بين الفكر والسياسة من أنه بعد الحرب العالمية الثانية فشلت مجموعة النظريات الاجتماعية التى تدعى القدرة على الاستقلال عن المتغيرات السياسية فى أن تحقق أى تطورات فى نطاق التفاعلات القائمة بين العلم والمجتمع .

وتجاهل حوارية العلاقة بين العلم والسياسة — على نحو ما يذهب ازراهى — يضعف من قدرة أى نظرية عن تقديم التفسيرات العلمية لكثير من الظواهر ، كالفشل — مثلا — فى تتبع المنطق فى نمو أو إنشاء عدد من المؤسسات العلمية كالمؤسسة القومية للعلوم National Science Foundation N S F ، أو كالاكاديمية القومية العلمية : للعلوم والسياسة العامة NASCOSPUP فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(I) Ezrhi, pp. 211-212

كما أن هذا التجاهل لتأثر العلم بالسياسة يجعل من أصحاب هذه الرؤية أقل قدرة على تفسير ظاهرة تعاظم دور ما يمكن تسميتهم بالسياسيين العلماء Scientist – Statesmen من أمثال فانيفار بوش Vannevar Bush وكيليان Killian وكيزتياكوفسكي Kistiakowsky وويزنر Wiesner وبروكس Brooks

ولكن من المؤكد – على نحو ما يزعم ازراهي – رغم هذه الدعوى الرامية إلى إنكار صلة العلم بالسياسة ، أن العلم الأمريكي المعاصر لا يمكن أن يعد – من الناحية الاجتماعية – مشروعاً مستقلا Autonomous Enterprise، ولا يمكن أيضاً اعتباره أمراً منعزلا عن السياسة .

ويؤكد ازراهي Ezrahi أن حقيقة ديناميكية علاقة العلم بالسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، تعني أن العلم في نموه وتقدمه لا يعتمد على مجرد الاستخدام الحر والناجح للمصادر العقلية ، بل يعتمد أيضاً على مدى قدرته على التوافق مع الفعل السياسي ، كذلك قدرته على تحويل مصادره العلمية الخاصة إلى وسائل مؤثرة في نطاق العملية السياسية (١).

وإذا ما حاول بعض العلماء أن يشكلوا جماعة متميزة ومنظمة – على نحو ما يرى ازراهي – لكي تكون ذات فاعلية وتأثير في العملية السياسية فإنه من المحتمل أن تواجه بعمليات من الإحباط من داخل المجتمع العلمي ذاته .

ومع ذلك يظل النمو المتزايد للدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل السياسية أثناء عمليات النمو السريع للعلم الحديث ، أحد السمات المميزة لعلاقة العلم بالسياسة وهي الحالة التي يطلق عليها ازراهي اسم الرؤية السياسية Political View.

---

(1) Ezrahi, PP.212.

للعلم والتى يحدد مجالات عنها من خلال المتغيرات التالية :

١ – العلاقة بين التصورات العلمية والفكرية للواقع Reality أو الرؤى المختلفة للطبيعة وبين المعتقدات الدينية والسياسية والاجتماعية السائدة .

٢ – العلاقة بين الانجازات التكنولوجية المترتبة على ما تتحه إمكانيات مختلف مجالات العلم الحديث وبين القيم الاجتماعية السائدة .

٣ – مدى إتاحة فرصة المعرفة العلمية للأفراد العاديين .

٤ – مدى الاتفاق القائم بين العلماء الذين ينتمون إلى أى من الانساق العلمية أو فروعها .

ولعلنا فى عرضنا الراهن سوف نعتمد على المتغير الأول وهو الخاص بالعلاقة بين الرؤى الفكرية الواقع الاجتماعى أوللطبيعة وبين ما هو سائد من رؤى سياسية ومعتقدات دينية واجتماعية (مع التركيز بصفة خاصة على القيم السياسية للسلطة الحاكمة) وذلك للكشف عما يمكن أن تمارسه هذه القوى من ضغوط على عمليات الخلق العلمى والإبداع الفكرى .

ويكشف لنا تاريخ الإنسانية – بل وواقعها أيضاً – عن كثير من مظاهر القهر الأيديولوجى الذى مارسته ومازالت تمارسه السلطات الحاكمة على علمائها الذين تتباين استجاباتهم له بين مقاومة ومهادنة وانسحاب وتردد .

ويتيح لنا سسيولوجيا العلم والتاريخ الاجتماعى للمعرفة فهما أعمق لتلك الظاهرة ، لا سيما فى إرتباطها بطبيعة البناء الطبقى للمجتمعات الإنسانية ففى الوقت الذى أتاحت فيه الظروف المبكرة للحضارة تمايزاً طبقياً واضحاً أدى إلى أن يحتل العلماء وضعاً طبقياً جنباً إلى جنب مع الطبقة الحاكمة ، احتل الحرفيون قاع البناء الطبقى ، شأنهم فى ذلك شأن الفلاحين الذين كانوا يعاملون معاملة الأرقاء والعبيد .

إلا أنه بالتطور الحضارى السريع ، تغيرت ملامح البناء الطبقى وطبيعته وأضحى للعلماء فى وضع مماثل للوضع الطبقى الذى احتله الحرفيون من حيث نظرة السلطة الحاكمة إليهم ، وهو وضع تقهقر فيه العلماء من مكانة الحكام إلى أخرى تتشابه والوضع الطبقى للحرفيين .

ثم تغير الحال وأصبح للعلماء مكانتهم المتميزة عن غيرهم من الطبقات الأخرى (بما فيها الحرفيون) ، وإن استمرت عمليات القهر الايديولوجى للسلطة الحاكمة فى مواكبة مع التغيرات التى طرأت على الوضع الطبقى بطبقة العلماء وأن تغير شكل القهر وأساوبه حتى يتوافق وطبيعة الأوضاع الطبقية لطبقة المفكرين والعلماء .

ويرى برنال Bernal أن الحضارة الإنسانية قد مرت بخمس حقب تاريخية قبل أن تصل إلى المرحلة التى تميزت فيها طبقة العلماء عن غيرها من الطبقات الأخرى (كالطبقة الحرفية) ، وهذه المراحل الخمس هى ، إرهاصات الحضارة الإنسانية المبكرة ، ومرحلة السيادة الإغريقية ، مرحلة القرن السادس عشر والسابع عشر فى أوربا ، ثم مرحلة الثورة الصناعية بانجلترا ، ثم أخيراً مرحلة التحولات العلمية والفنية التى مازلنا نعاصرها حتى مرحلتنا الراهنة .

والمرحلة الأولى تتمثل فى الحضارة المصرية القديمة والتى تأسست من خلالها أولى الدول وباكورة الامبراطوريات . وهذه الحقبة شاهدت أول تقسيم طبقى ، حيث تحولت القبائل إلى مجتمع ذى تمايزات طبقية .

أما المرحلة الثانية وهى الحقبة الكلاسيكية أو الإغريقية ، فهى تعد مرحلة انتصار للمال والاقتصاد الحيودى ونموه ثم شاهدت مرحلة ذبوله ، تتسم بأنها مرحلة المجتمع المدنى المفتوح ، ومجتمع الصراع الطبقى :

ويرى برنال Bernal أنه بعد سقوط الامبراطورية الرومانية ، حل

محلها فى أوربا مجتمعات تقوم على الاقتصاد الاقطاعى الذى بدأ يأخذ ببعض أسباب العلم لمواجهة الإيقاع السريع للتقدم ٥

ويمثل عصر النهضة Rainessance المرحلة الثالثة (أوربا فى القرنين السادس والسابع عشر) وهو العصر الذى شاهد بدايات اضمحلال الاقتصاد الاقطاعى كنتيجة طبيعية لازدهار الاقتصاد البورجوازى .

وتواكب المرحلة الرابعة (الثورة الصناعية) بدايات تأسيس الرأسمالية الصناعية التى أضحت — فى تلك الحقبة — نموذجا للاقتصاد العالمى ذى السيادة والغلبة .

ويزعم برنال أن المرحلة الخامسة (مرحلة التطور العلمى والفنى) هى مرحلة الصراع بين الرأسماليين ومؤيديهم من جهة وبين القوى الاشتراكية التى تستمد قوتها — على نحو ما يذهب برنال — من خلال الطبقات العاملة من جهة أخرى .

وبرنال فى هذا يرى أن كل مرحلة من المراحل الخمس بسماتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبطبيعة بنائها الطبقى قد تركت بصماتها على طبيعة المعطيات العلمية المتاحة ، وانعكست بالتالى على طبيعة علاقة العلم والعلماء بالقوى الاجتماعية المشكلة للبناء الاجتماعى لكل من الحقب الخمس المشار إليها ، ولاسيما القوى السياسية منها . وهذا التصور من قبل برنال يعنى تأكيدا لجدلية العلاقة بين الواقع الاجتماعى (بمظاهره المختلفة) وإفرازات هذا الواقع الذهنية والفكرية .

ورغم ظواهر القهر الأيديولوجى والسياسى التى كانت تمارسها السلطات الحاكمة على العلم والعلماء والتى أكد عليها برنال إلا أنه أشار إلى أن عمليتى التأثير والتأثر بين المجتمع بمتغيراته المختلفة والفكر عملية تبادلية ، ففى الوقت الذى تعد فيه التحولات العلمية نتاجا للوقائع الاجتماعية ، يلاحظ برنال

أن التحولات الاجتماعية تعد أيضا ثمرة للتأثيرات التى يمارسها العلم على الواقع الاجتماعى.

ويدلل برنال على ذلك حيث يشير إلى أنه على الرغم من أن البدايات الأولى لنمو العلم تؤكد على أن نموه وإنجازاته المختلفة تعتبر نتاجا للعوامل الاقتصادية والسياسية ، إلا أنه فى الآن نفسه يمكن النظر إلى العلم فى نشأته ونموه باعتباره وسيلة لحماية القوى الاقتصادية والسياسية وتأمينها ، عندئذ يصبح العلم أحد العوامل المؤثرة فى الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع.

ويرى برنال أن تجاهل مقولة تأثر العلم بالمجتمع ومتغيراته المختلفة والتأكيد على أن العلم هو نسق معرفى خالص ، كان اتجاها سائدا : قد تبناه عدد غير يسير من المفكرين والعلماء ، إلا أنه كان اتجاها — والشواهد التاريخية تؤكد ذلك — بعيداً عن الواقع ، نظرا للمظاهر المختلفة لتأثيرات القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على العلم ، وإن كان هذا لا ينفى — على نحو ما يرى برنال — التأثيرات المختلفة التى يمارسها العلم على المجتمع ، ليس من خلال انجازاته المادية فحسب ولكن من خلال ما يمارسه أيضا من تأثيرات على كل مظاهر الفكر الانسانى والسلوك البشرى ، كما هو الأبد مثلا بالنسبة للمظاهر الفلسفية والسياسية والدينية والفنية .

فالأفكار العلمية ليست مجرد إفرازات تولدت من خلال التجارب المعملية أو المناهج التجريبية ، ولكنها — حسبما يشير برنال — أفكار تخلقت من خلال الخلفية الاجتماعية والعقلية للمجتمع فى ماضيه وحاضره ، ويدلل على ذلك بفكرة القانون الطبقى Natural Law لنيوتن Newton ، التى يعتبرها انعكاسا للبناء القانونى وشكل السلطة السائد آنذاك . كما أن نظرية الانتخاب الطبيعى Natural Selection والصراع من أجل البقاء Struggle for existence وهما مقولتا الداروينية للتطور Darwinian Evolution كانت انعكاسا طبيعيا للفكر الرأسمالى والمرحلة الرأسمالية التى نهضت على أساس مقولة التنافس الحر Free competition .

وفى نطاق التبادلية التأثيرية بين الفكر والمجتمع ، يكشف لنا برنال عن مظهر آخر لتلك العلاقة التفاعلية ، حيث يشير إلى أن لطبيعة البناء الاجتماعى الطبقى تأثيرا على العلم ، فيؤكد أن كل التحولات المادية العلمية التى حدثت فى المجتمع الانسانى منذ البدايات الأولى لنشأة الحضارة حتى اللحظة الراهنة قد خضعت بشكل أو بآخر لمصالح الأفراد والطبقات الحاكمة .

وتستغرق الرؤية الطبقية جل اهتمامات برنال لدى مناقشته لقضية علاقة العلم بالمجتمع ، فيشير إلى أن المجتمعات الطبقية لا تؤثر فقط على طبيعة النتائج المادية للمعرفة ، ولكنها تؤثر أيضاً على مدى المعرفة المتاحة للطبقات ، وأن الوضع الطبقى لتلك المجتمعات يتغلغل – بشكل أو بآخر – ومن خلال جذوره الطبقية فى طبيعة الأفكار المعرفية السائدة . ويدلل برنال على ذلك بقوله أن الطبقات الحاكمة هى أكثر الطبقات حظا من حيث العلم والثقافة .

ويلاحظ برنال – تاريخيا – أن عصور الازدهار فى الانتاج الفنى والعلمى (وهى كما يشير برنال الحقبة الإغريقية المبكرة ، وعصر النهضة Rainessance وعصر التنوير Enlightenment) هى تلك العصور التى تحطمت فيها كل الحواجز الطبقية ، ويؤكد برنال فى هذا على أن الطبقات الصاعدة تسعى دائما إلى أن توقع الأدب والثقافة والعلم فى أسارها ، سواء أكان العلم بمعناه الطبيعى أو بمعناه الاجتماعى ، حيث كان العلمان (على نحو ما يرى برنال) غير منفصلين عبر عديد من العصور التى مرت بتاريخ الانسانية .

ويدعى برنال – ليؤكد رؤيته الطبقية فى علاقة العلم بالسياسة أو المجتمع – أن الفلسفة اليونانيه القديمة كانت تستخدم لتبرير النظام الاجتماعى لما اسمته تلك الفلسفة بالمدينة الدولة City State وهى أحد الصيغ القديمة للديمقراطية المباشرة التى مارسها المجتمع الاثينى القديم . بل أن برنال يذهب أبعد من ذلك فيزعم أن مثالية أفلاطون والرؤية الأرسطية لم تكنا إفرازات

علمية خالصة ، بل كانت بمثابة بناءات سياسية علمية Constructs Politic -Scientfic (١) .

والملاحظ أن ما أشار إليه برنال قد أكده بارتر Bornes في أكثر من موضع في مؤلفه سسيولوجيا العلم Sociology of Science لاسيما في إشارات ازراهي للمقولات الأربع الخاصة بالرؤية السياسية للعلم والتي تجلت بوضوح في المقولة الأولى والخاصة بالعلاقة بين التصورات العلمية للواقع والراوي المختلفة للطبيعة وبين المعتقدات الدينية والسياسية والاجتماعية السائدة .

وإذا كان برنال قد أشار إلى نماذج لما يمكن أن تمارسه السلطات الحاكمة من قهر أيديولوجي (سياسي أو ديني) معتمدا في ذلك على نموذجي نيوتن Newton وداروين Darwin ، فإن ازراهي قد أشار إلى ذات النموذجين ، إلا أنه في نطاق العلوم الاجتماعية ، قدم نماذج لما يمكن أن تمارسه القيم السياسية للسلطات الحاكمة من قهر على الفكر والمفكرين .

والنموذج الأول الذي يقدمه ازراهي Ezrahhi في نطاق العلوم الاجتماعية خاص بعلم السكان والإحصاءات السكانية والذي يجد دليلا له في الدولة اللبنانية ، حيث يذهب إلى أن هذه الدولة تنهض على أساس عملية التوازن بين المسيحيين والمسلمين ، وهذا الأساس أحد الدعامات الهامة التي تحفظ للبناء السياسي اللبناني استمراريته وتكامله ، الأمر الذي دعا السلطة إلى الحجر على أي محاولة لإعادة إحصاء إعداد السكان خشية أن تأتي نتائج الاحصاء بما لا يتناسب وطبيعة القيم السياسية التي ينهض على أساسها للبناء السياسي للسلطة الحاكمة ، الأمر الذي قد ينال من أساسيات هذا البناء أو على أقل تقدير يعتبر بمثابة دعوة لإعادة صياغته من جديد .

---

(١) أنظر مجموعة الآراء السابقة وتفصيلاتها في : Bernal, J.,D., Science In History, Op.Cit.,PP.1219 – 1252.

ويسوق ازراهى لنا مثالا آخر من علم السياسة Politcal Science لكى يبرهن به على جدلية العلاقة بين العلم والسياسة من جهة وعلى ما تمارسه طبيعة السلطة الحاكمة وقيمها السياسية من ضغوط على العلم وتحديد مساراته وتعيين اتجاهاته من جهة أخرى ، فيذهب إلى أن الديمقراطية الأمريكية لم تكن أبدا ذات روح مثمرة ، دافعة إلى نمو أيديولوجيات ذات نزعة شمولية وهو الأمر الذى انسحب على الرؤى العلمية التى يطرحها العلماء الأمريكيون والمتعلقة بطبيعة العالم ، وهو ما نجد عكسه لدى علماء السياسة الأوربيين عند طرحهم العلمى .

ويذهب ازراهى أيضا وفى نطاق علم السياسة الأمريكى ، إلى أن بعض دارسى الثقافة الأمريكية لاحظوا أن الرؤية الأمريكية أو النزعة الأمريكية السياسية عادة ما توجه السلوك الانسانى فى ضوء الوقائع الامبريقية للواقع الاجتماعى الأمريكى كما يطرحه العلم ، وما الوقائع الامبريقية العلمية إلا إقرار لصورة الواقع كما تحرص على التأكيد عليه السلطة السياسية ، أو تصديق على الوقـــائع التى تعد نتاجا للتأثيرات السياسية كما تمارسها السلطات الحاكمة .

ويستشهد أزراهى بدراسة قام بإعدادها بريس Price (١٩٦٢) موضوعها (العلم والحكومة خلال ست عشرة عاما مضت) فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى لاحظ فيها – أى بريس – أنه فى النظام السياسى الأمريكى ، لا تعد الثقة فى الوقائع العلمية التى تشهد بسلامة الواقع الاجتماعى الأمريكى مجرد تحديد لمضمون القرارات السياسية (التى تعتمد على الاستخدام الضخم للبحث العلمى كأساس للقرارات على كل المستويات) ولكنها تعتبر أيضا مؤشرا على مدى الاكبار والتقدير العام Public Credibility والشرعية Legitimacy التى تضفى على النظام السياسى الأمريكى .

ويحذر ازراهى من أن العـــلاقة القائمة بين السلطة من جانب

والمحاولات العلمية التى تهدف التصديق العلمى على الواقع الاجتماعى الأمريكى من جانب آخر سوف تصيب الوضعية العلمية بالولايات المتحدة الأمريكية بضرر بالغ .

ويختتم أزراهى تعويضه بعلاقة السياسة الأمريكية بالعلم وبانجازاته وتشهيره بموقف العلماء من السياسة بمثل صارخ آخر من علم النفس ومحاولات قياس الذكاء والقدرات العقلية بين مختلف الجامعات العنصرية Riciai Groups . فذهب إلى أن أصحاب النزعة البيئية Environmentalists فى تفسير التباينات أو الأختلافات القائمة بين الأفراد فى القدرات العقلية ومستويات ، الزكاء يؤمنون بسببية أو بدور المساواة الاجتماعية الاجتماعية والسياسية Eglitarionism فى تقديم تفسيرات علمية للاختلافات فى مستويات الذكاء أكثر من إيمانهم ، بدور الوراثة فيها ، وهو إيمان نابع عن تصوراتهم جدلية العلاقة بين الانسان والبيئة ، إلا أن المظهر العنصرى للعمليات التربوية والتعليمية بالولايات المتحدة الأمريكية قد تعوق هذه الرؤية البيئية أو هذا النموذج البيئوى Environmentalistic Model فى تفسير الاختلافات فى مستويات الذكاء ، عن أن تعبر عن ذاتها ومن ثم تعمل على تحطيمها . (١)

والملاحظ فى النماذج السابقة سواء التى قدمها برنال أو أزراهى من كل من العلوم الطبيعية أوالاجتماعية أنها تكشف عن نمط واحد من المفكرين أو العلماء، وهو النمط المهادن المستسلم المشايع للسلطات الحاكمة ، المروج لفكرها وقيمها ، رغم أن التاريخ يحدثنا عن نماذج — رغم ندرتها — إلا أنها تكشف عن نمط آخر غير مستسلم هو النمط المقاوم .

---

(١) أنظر تفاصيل ذلك فى :

كذلك أنظر فضيحة سيريل بيرت Cyril Burt عن الذكاء فى علاقته بالوراثة والبيئة فى أحمد أبو زيد ، ماذا يحدث فى علوم المجتمع ، مرجع سابق .

ورغم ما أشار إليه أزراهى من ممارسات السلطة الحاكمة بالولايات المتحدة الأمريكية لكل صنوف القهر السياسى والايديولوجى للباحثين والعلماء ، إلا أنه من الملاحظ أن الربع الأخير من القرن العشرين بدأ يشهد العديد من حركات التمرد الفكرى على المقولات الأساسية للمجتمع الأوربى والأمريكى ، فضلا عن المحاولات العديدة التى تدعو إلى تحرير العلوم الاجتماعية من أسار الايديولوجيات الأمريكية والأوربية ؛ وهذه الحركة النقدية يمكن الكشف عنها فى الحركات الراديكالية كاليسار الجديد وكحركة تحرير علم الاجتماع والتى تدعو إلى أن يعمل علم الاجتماع بمنأى عن تأثيرات السياسة والانعكاسات الأيديولوجية المختلفة .

ولاشك أن الموقف الأخير يكشف عن النمط المقاوم غير المهادن من المفكرين والعلماء فى العلوم الاجتماعية ، وهو نمط غير مستسلم ، يرى فى الثورة الفكرية ضرورة من ضرورات التقدم العلمى ؛ وأن الوقوع فى الاسار الايديولوجى للسلطة الحاكمة يضر بالعلم والعلماء ، ومن ثم كانت الدعوة إلى استقلال العلم عن غيره من المتغيرات المجتمعية ومنها المتغيرات السياسية ؛ إلا أنها دعوة عسيرة التحقيق لأن العالم أو الباحث إن استطاع أن يتحرر من قيود الضغوط الأيديولوجية للنظام السياسى السائد ، فإنه لن يستطيع أن يتحرر من أسار أيديولوجيته الخاصة والتى قد تكون طرحا ذاتيا خالصا وحتى هذا الطرح العلمى الذاتى يستمد مقوماته الأساسية من متغيرات الواقع بمظاهره المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ثالثا : المجتمع المصرى
مواقف فى علاقة الفكر الصحفى بالسلطة الحاكمة

قد يلاحظ البعض أن استخدامنا لاصطلاح (الفكر) فى الصفحات السابقة قد اقتصر إلى حد كبير على العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، رغم إشارتنا إلى أن مقولة الفكر عندنا أرحب من ذلك وأكثر شمولية ، فإذا كان المظهر المادى للفكر والذى يتمثل فى العلوم الرياضية والطبيعة أمر غير مختلف عليه ، إلا أن المظهر المعنوى له قد يثير — بين المتخصصين — جدلا ونقاشاً حول طبيعة هذا المظهر وحدوده وماهية الأنشطة الفكرية التى يمكن أن تنتمى إليه .

والمظهر المعنوى للفكر — كما تراه هذه الدراسة — ومن واقع الرؤية الشمولية يعنى جماع الأنشطة الذهنية الإنسان والتى تشكل ثقافة هذا الإنسان المعنوية والتى تمسه عقلا ووجدانا ، ففضلا عن علم السياسة والاجتماع والنفس والاقتصاد والقانون ، وهى من علوم المجتمع والانسان ، فإنه من الممكن أن نوسع من مفهوم علوم الإنسان والإنسانية فنضيف إليها الأدب بمظاهره المختلفة والفن والصحافة كفكر ورأى .

والمجتمع المصرى — كدراسة حالة — لايمكن من خلال دراسة واحدة أن نتتبع كل مسارات الفكر فيه فى علاقتها بالسلطة الحاكمة ، ومن الملاحظ أننا قد تجاوزنا الفكر بمظهره المادى لاعتبارات تتعلق بمكانة هذا العلم فى مجتمعنا المصرى باعتباره علما غير مؤثر — حتى الآن — فى مصر جماهيريا ، وليست له انعكاسات ظاهرة ، ومن ثم فان تأثره بالقيم السياسية وبايديولوجية السلطة الحاكمة — رغم وجوده — إلا أنه تأثر محدود غير فعال ، الأمر الذى لايمثل اهتماماً لدى السلطة الحاكمة من حيث كونه (فكراً) ، يخشى منه أو يخشى عليه ، وهو ما دفع بنا إلى الاهتمام بالمظهر المعنوى للفكر

المصرى ، متناولين أحد عناصره الهامة هو الفكر الصحفى فى علاقته بالسلطة الحاكمة : تاريخاً وتحليلا ومناقشة .

ومحاولة تتبع علاقة الفكر الصحفى بالسلطات الحاكمة فى مصر تاريخياً باعتبارها علاقة جدلية تستوجب أن يكون لنا إطار نعمل من خلاله من حيث البعد الزمنى ومحاور التحليل وأسلوبه ومنهجه ، ويمكن تحديد إطارنا فيما يلى :

١ — فيما يتعلق بالبعد الزمنى ..

تتخذ الدراسة من ثورة ١٩٥٢ حداً فاصلا بين حقبتين زمنيتين ، تمثل الأولى (قبل يوليو ١٩٥٢) مرحلة تمثلت فيها أنماط فكرية وسياسية معينة ، بينما تمثل الثانية (بعد يوليو ١٩٥٢) نقيض هذه الأنماط الفكرية والسياسية التى سادت الحقبة الأولى .

٢ — فيما يتعلق بمحاور التحليل :

لما كانت هذه الدراسة تعنى بتتبع حوارية العلاقة بين السياسة والفكر الصحفى ، فانه من المنطقى أن تدور محاور التحليل فى ذات الفلك .فبالنسبة لفترة ما قبل يوليو ١٩٥٢ فلسوف تعنى الدراسة بتتبع إرهاصات الفكر الليبرالى (ولسوف نقتصر فقط على المظهر السياسى من الليبرالية) فى الوقت الذى سادت فيه النزعات التسلطية فى الحكم باعتبارها المقولات الأساسية التى نهضت وفقاً لها السلطات الحاكمة آنذاك .

والليبرالية السياسية هنا يمكن تتبعها من خلال ثلاث مظاهر هى : التأكيد على حريات الأفراد والمناداة بالدستور والدعوى إلى الحكم النيابى ، ومن الملاحظ أن الدعاوى الليبرالية قد تجسدت بشكل جلى لدى دستور عام ١٩٢٣ رغم الملاحظات والتحفظات التى قيلت بشأنه .

وفى الوقت الذى رسخت فيه الليبرالية واضحى فيه الحكم النيابى أحد

ملامح البناء السياسى لمجتمع ما قبل عام ١٩٥٢ ، إلا أنه – وفى ذات الحقبة – ظهرت بعض الدعاوى اليسارية التى تناهض الفكر الليبرالى ، فلعل تتبعنا لها – أى لهذه الدعاوى اليسارية – سوف يكشف عن الكثير من مظاهر علاقة الفكر الصحفى بالسياسة فى مصر آنذاك .

وإذا كنا نرى أن حقبة ما بعد يوليو ١٩٥٢ قد شهدت انتكاسة ليبرالية بدأت بالغاء الأحزاب السياسية ، فانه من المؤكد أن تتبع محاولات إنهاض الفكر الليبرالى السياسى بمظاهره الثلاثة : التأكيد على حريات الأفراد ، والمناداة بالدستور ، والدعوى إلى الحكم النيابى فى مقابل ترويج السلطة حتى أواخر الستينات للفكر الشمولى وتذكية الفكر اليسارى ، قد يتيح لنا فهما أعمق لطبيعة علاقة السياسة بالفكر الصحفى فى حقبة ما بعد يوليو ١٩٥٢

٣ – فيما يتعلق بأسلوب التحليل ومنهجه :

يعتمد تحليلنا لمحورى الدراسة (الليبرالية فى مقابل اليسارية) على تتبعنا للفكر المصرى (المتمثل فى المسارات الخمسة) من حيث كونه فكراً مشايعاً أو مهادناً للسلطة أو باعتباره فكراً مقاوماً مستقلا عن قيم السلطة أو بالنظر إليه من حيث كونه فكراً آثر الانسحاب والتقوقع ، ممثلين فى ذلك لنماذج من المفكرين فى مساراتنا الخمسة التى حددناه للفكر وذلك خلال حقبتى الدراسة قبل يوليو ١٩٥٢ وبعدها ، وذلك من خلال مواقف المفكرين من قضيتى الليبرالية السياسية فى مقابل النزعة الشمولية فى الحكم ، ثم الاتجاهات اليسارية فى مقابل الفكر الليبرالى السائد وذلك فيما يتعلق بحقبة ما قبل يوليو ١٩٥٢ ، ثم من خلال الفكر الليبرالى السياسى بتأكيده على حريات الأفراد والمناداة بالدستور والأخذ بنظام تعدد الأحزاب والنظام البرلمانى فى مقابل الحكم الشمولى وذلك فيما بعد يوليو ١٩٥٢

ومنهجنا فى التحليل ينهض فى واقع الأمر على مقولات علم اجتماع المعرفة ومداخل الدراسة فيه ، وهو ذلك العلم الذى يؤكد ديناميكية علاقة الفكر

بالواقع ، وأن المعرفة هى انعكاس لسمات البناء الاجتماعى ، فلاشك أن التفسير البنائى لعلاقة السلطة بالفكر ، فضلا عن المدخل السسيوتاريخى سوف يعيننا على تحديد ملامح علاقة السلطة بالفكر .

والمدخل البنائى Structurai Approach ، ينظر إلى البناء المعرفى أو البناء الفكرى - كغيره من الظواهر الأخرى — فى علاقته بغيره من البناءات والانساق الأخرى ، وأن هناك اعتمادية متبادلة وتساوق دائم بينه — أى بين البناء المعرفى الفكرى — وغيره من الظواهر الأخرى ؛ فهذا المدخل إذن يرى أن الملامح البنائية للمجتمع وعلاقة الانساق بعضها بالبعض الآخر ، وعمليات التأثير والتأثر بين ظواهره المختلفة هى المدخل الطبيعى لتفسير (حركة) الظواهر سواء أكانت مجتمعة أو منفرده .

فعلاقة السلطة بالفكر كاحد الظواهر المجتمعية — ووفقا للمدخل البنائى — سوف تحاول تفسير تفاعلاتها وديناميكياتها ومساراتها فى ضوء غيرها من الظواهر الأخرى وفى ضوء الملامح العامة التى تميز البناء الاجتماعى فى كل من الحقبتين موضوع هذا التحليل .

ويفتقد المدخل البنائى لكثير من مقومات العمق فى التحليل والتفسير إن لم يستعن بالمدخل السسيوتاريخى Socio-Histrocal Approach ، فالظواهر الحاضرة هى نتاج لإفرازات الماضى وإرهاصات للمستقبل ؛ فلابد من سبر غور الظاهرة ، حتى نقف على التفسير العلمى لواقعها من حيث أبعاده وملامحه وهو الأمر الذى لايتاح إلا بالاعتماد على الرؤية التاريخية السسيولوجية التى لاتقنع بحاضر الظاهرة باعتباره مدخلا لفهمها ، بل تتجاوزه إلى الماضى حيث الأصول الأولى التى تعتبرها (مسئولة) عن وضعية الظاهرة فى لحظتها الراهنة .

١ ـ حقبة ما قبل يوليو عام ١٩٥٢

(نماذج من علاقة الفكر الصحفى بالقوى السياسية)

لعله من المؤكد أن حقبة ما قبل يوليو عام ١٩٥٢ ، تعد من أكثر حقب تاريخ المجتمع المصرى تعقيدا ، وأبرزها معاصرة لعدد من الظواهر السياسية والفكرية ، ومن أكثر فترات المجتمع المصرى التى تعاقبت عليها نماذج عديدة من علاقة السلطة والقوى السياسية المختلفة بالفكر والمفكرين ، وهى علاقة قد تتصف أحيانا بالمهادنة وأحيانا أخرى بالصراع بمظاهره المختلفة ، وهى علاقة كانت تنتهى أما بمسايرة الفكر لقوى السلطة الحاكمة ومهادنتها ، وإما بمقاومة شديدة من قبل الفكر والمفكرين (والتى قد تنتهى إما بانتصار القوى السياسية أو بهزيمة الفكر المقاوم) وأما بانسحاب للقوى الفكرية أعتزازاً بفكرها أو خوفا من بطش السلطة وجبروتها .

ويمكننا تقسيم تلك الحقبة إلى فترتين ، فترة ما قبل دستور عام ١٩٢٣ (*) وهى الفترة التى شاهدت الصراع بين الاتجاه الليبرالى واتجاه السلطة (يساندها المستعمر الإنجليزى) فى التأكيد على النزعة الاوتوقراطية فى الحكم . أما الفترة الثانية فهى فترة ما بعد دستور عام ١٩٢٣ ، وهى فترة سيادة الحكم الليبرالى وتدعيم النظام النيابى (رغم بعض الانتكاسات التى شاهدتها الليبرالية والنظام النيابى على يد بعض الحكومات المصرية الديكتاتورية كحكومة صدقى التى ألغت دستور عام ١٩٢٣ وأستبدلت به آخر ذا نزعة استبدادية ، إلا أنها انتكاسات وقتية عاد بعدها العمل بدستور ١٩٢٣ الذى ألغته ثورة يوليو ١٩٥٢) ، فى الوقت الذى شاهدت فيه ذات الفترة بعض التيارات اليسارية التى كانت تناهض الفكر الليبرالى الذى بلور الفكر السياسى للسلطة الحاكمة فى مصر آنذاك .

(*) يعد دستور عام ١٩٢٣ انتصارا لليبرالية المصرية ، وغم ما قد يراه البعض من أنه كان يضمر نزعات تسلطية ، أو ما يتصوره آخرون من أنه كان انتصارا للرجعية المصرية .

(١) فترة ما قبل دستور عام ١٩٢٣

(الصراع بين الليبرالية والأوتوقراطية)

وهى الفترة التى شاهدت الصراع بين النزعة الليبرالية فى اتجاهها نحو تأكيد حرية الإنسان فى السياسة والاجتماع والاقتصاد والأدب . . وبين النزعة الأوتوقراطية فى الحكم .

والاتجاه الليبرالى فى السياسة والحكم هو ما يعنينا فى هذه الدراسة رغم أنه غير منبت الصلة بالاتجاه الليبرالى بمعناه الشمولى ، والذى يمس جميع مظاهر الحياة ، إلا أن طبيعة الدراسة وأهدافها تحتم علينا التركيز على المظاهر السياسية فى النزعة الليبرالية .

ومن الملاحظ أن الاتجـاه الليبرالى(١) بمنظوره الشمولى فى السياسة والاجتماع والأدب والاقتصاد ، كان يعد من الدعاوى الراديكالية فى حينه إذا ما نظر إليه فى ضوء الفكر الذى كان سائدا وهو الفكر المحافظ فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والأدب . . . الخ ، إلا أنه — أى الاتجاه الليبرالى — قد يتحول ، فى لحظة تاريخية معينة ، أو فى ظل ظروف أو تغيرات سياسية واقتصادية بعينها إلى اتجاه محافظ بالقياس إلى رؤى سياسية واجتماعية واقتصادية مستحدثة ، تنزع نزعة راديكالية تتناقض وطبيعة الفكر السائد كالرؤية على سبيل المثال :

فالليبرالية — فى حينها — وبمظهرها السياسى — كانت شكلا من أشكال التحديث السياسى Political Innovation بالنظر إلى ما هو سائد من فكر سياسى واجتماعى واقتصادى . والليبرالية السياسية كما نعنيها هنا ، هى تلك النزعة التى تؤكد على (حرية الفرد) وتدعو إلى استقلاله عن السلطة

---

(١) انظر مجموعة من التعريفات الهامة لليبرالية فى : فاروق أبو زيد ، الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر ، (كتاب الاذاعة والتليفزيون) ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٧-١٣

الحاكمة ، وتهدف إلى المطالبة بالحقوق المدنية للافراد فى ظل حكومة يرضى عنها المحكومون ، وهى – أى الليبرالية السياسية – تعنى حرية المجتمع عن طريق برلمان ، يعمل على تحقيق المصالح العامة للافراد ، وهو اتجاه يؤمن بالانتخاب العام وبأن البرلمان يعد مسئولا أمام الناخبين ، وهى كما يرى جورج سابين G. H. Sabine تركز على ضرورة وجود حدود دستورية كضمانات للحرية(١) .

فالليبرالية السياسية تجعل من (الفرد) (وحريته) محورين لاهتمامها فى حين تأتى النزعة الأوتوقراطية ، فتجعل أيضاً من (الفرد) (وحريته) ركيزتين تنهض عليهما ، ولـكن مقولتى الفرد والحرية فى الليبرالية والاوتوقراطية جد مختلفان ، فالأولى تعنى به الفرد ، المواطن ، المحكوم ، فى حين ترى الثانية أن الفرد هو الحاكم الفرد الذى يحكم بمحض إرادته ، لايرى للدستور أو للمجالس النيابية – حتى وأن وجدت – ضرورة ، بل ينظر إليها على أنها تزيد ، والحاكم الفرد له الحرية الكاملة ، واليد الطولى فى شئون الحاكم ، والنظم الأوتوقراطية ترى أن تنظر إلى (الفرد) المحكوم على أنه كائن ناقص الأهلية ، لايملك إرادته ، عاجز ، غير قادر عن أن يسوس نفسه .

فمن المؤكد إذن أن الليبرالية السياسية تعنى ببساطة حرية الفرد الانسان فى أن يختار حاكمه وممثليه أمام السلطة ، وتعنى حريته فى أن يعبر عن ذاته وفى أن ينقد حكامه ويراقبهم ، وهى إذن دعوى إلى حكم دستورى نيابى ؛ تتيح للمحكوم من خلالها القدرة على أن يسوس نفسه ، ويدير دفة الحكم ، من خلال ممثليه أمام السلطة ، فالليبرالية إذن بهذا التصور هى الديمقراطية بمفهومها الغربى الكلاسيكى الذى يقدس حرية الأفراد والذى

---

(١) انظر جورج سابين ، نقلا عن فاروق أبو زيد ، نفس المرجع ، ص ١١
Sabine, George, H., A History of Political Theory, Rinchart and Winston New York, 1961, pp. 669–699.

استمد مقوماته الأساسية من الفكر الاقتصادى الرأسمالى الذى ينهض على أساس مقولة الحرية الاقتصادية (دعه يمر ، دعه يعمل) والذى وجد تجسيدا له فكر الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ التى دعت إلى فكرة سيادة الشعب ودعم حريته .

والمتتبع لتاريخ مصر السياسى فى حقبة ما قبل دستور عام ١٩٢٣ يلاحظ أن البناء السياسى لتلك الحقبة قد تشكل من نسيج ذى طبيعة واحدة وإن تعددت ألوانه ، بتعدد السلطات الحاكمة التى وقدت عليه ، فهو ذو طبيعة اوتوقراطية رغم محاولات (بعض) الحكام الأخذ ببعض أشكال الحكومات الديمقراطية كوجود بعض الدواوين أو المجالس النيابية أو أشباهها بدءا بقيادات الحملة الفرنسية ثم محمد على مرورا بعباس اسماعيل وتوفيق وعباس حلمى الثانى وحسين كامل وانتهاء بفؤاد الذى أجبر على قبول دستور عام ١٩٢٣ ، ومن ثم تم تشكيل أول مجلس نيابى منتخب وشكلت وفقا له أول وزارة دستورية برئاسة سعد زغلول عام ١٩٢٤(*) .

ومحاولة رصد مسار علاقة الفكر الصحفى المصرى بالسلطات الحاكمة فى تلك الفترة ينبثق مما يؤكده مؤرخو الصحافة المصرية من أن قصة الصحافة فى مصر ، هى قصة الصراع بين الليبرالية السياسية من جانب والنزعات الأوتوقراطية فى الحكم من جانب آخر وهى قصة تكشف عن المواقف

(*) أنظر مجموعة من الدراسة الهامة عن تاريخ الحياة النيابية والدستورية فى مصر منها :
– يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
– صلاح زكى ، الفكر الديمقراطى والحياه النيابية فى مصر ١٧٩٨ – ١٩٥٢ ، مركز النيل للاعلام ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

هذا فضلا عن الدراسات الممتعة ليونان رزق عن الأحزاب السياسية المصرية وطارق البشرى عن تاريخ الحركة الوطنية والمجموعة الممتازة للمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى عن تاريخ الحركة الوطنية فى مصر منذ الحملة الفرنسية وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ .

الفكرية التى وقفها الصحفيون والكتاب المصريون من قضايا الحرية والليبرالية السياسية (*) وهى مواقف تتباين بين المهادنة والمقاومة والانسحاب والتردد، وإن كان الموقفان الأخيران أقل المواقف ظهورا، حيث تتألق المهادنة والمقاومة كظاهرتين أو علاقتين تميزان علاقة الفكر الصحفى بالسلطات الحاكمة آنـــذاك .

وفترة ما قبل دستور ١٩٢٣ وما بعدها ، وإن كانت قد شاهدت غالبية المواقف الفكرية الصحفية ورغم شيوع الديكتاتورية (كنمط) ، إلا أننا لنا عدة ملاحظات نوجزها فيما يلى :

١ ــ أن السلطات الحاكمة آنذاك كانت تشجع الفكر الاوتوقراطى وتروج له ، وتخصص له الصحف والمجلات التى تدعمها بالمال سواء أكانت صحفا رسمية أو صحفا شعبية .

٢ ــ رغم شيوع النموذج الاتوقراطى كأسلوب أو صيغة للحكم ، إلا أن الفكر الصحفى الحر قد وجد له عددا من المنابر فى عدد من الصحف الوطنية .

٣ ــ أن هناك عدداً من الصحف كانت ذات خط فكرى واحد من حيث

(*) أنظر قصة الصحافة المصرية فى مصر ــ فى الحقبة موضوع الدراسة ــ وموقفها من قضايا الحرية فى المراجع المختارة الآتية :

ــ عبد اللطيف حمزة ، الصحافة المصرية فى مائة عام ، وزارة الثقافة ، (المكتبة الثقافية) القاهرة ، ١٩٥٨ .

ــ إبراهيم عبده ، الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

ــ فاروق أبو زيد ، الصحافة وقضايا الفكر الحر ، كتاب الاذاعة والتليفزيون ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

ــ صبرى أبو المجد ، أمين الرافعى ، مناضل مصرى من أجل الدستور وحرية الرأى ، (كتاب الجمهورية) العدد ٣٣ ، القاهرة ، ١٨٧١ .

ــ أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ ، كتاب اليوم ، القاهرة .

التأييد أو المعارضة ، وأخرى أتسمت بالتذبذب بين هذه وتلك .

٤ ــ أن الفكر الصحفى الحر كان يهاجم وباستمرار من قبل السلطات الحاكمة فهو رغم انتشاره وذيوعه بالصحف ، إلا أنه كان يعد أحد الظواهر السياسية غير السوية آنذاك فكان يحارب من خلال التنكيل بأصحابه وباغلاق الصحف أو بانذارها .

٥ ــ إن التيار الصحفى الحر كان يمثل توترا وقلقا للسلطات الحاكمة وكان فى أحيان كثيرة من بين الأسباب الرئيسية التى أجبرت السلطات آنذاك على إجراء عدد من الإصلاحات الدستورية ، وكان وراء عدد من الظواهر السياسية كالثورة العرابية على سبيل المثال .

٦ ــ يكشف الموقف المهادن للصحافة عن مدى القهر الأيديولوجى والسياسى التى كانت تمارسه السلطات الحاكمة آنذاك . فهو موقف مستسلم ، سلبى ، غير إيجابى .

٧ ــ يكشف الموقف المناهض الحر عن فشل القهر الأيديولوجى للسلطات الحاكمة فى أن يجد له مرتعا لدى بعض مفكرى الصحافة المصرية .

٨ ــ تؤكد المواقف الفكرية الصحفية المشار إليها أن للقوى السياسية دورا غير منكور على طبيعة الفكر السائد ، أما سلبا أو إيجابا ، وهذا الدور يؤكد جدلية العلاقة بين الفكر ومتغيرات الواقع وهو أحد المقومات الأساسية التى ينهض وفقا لها علم اجتماع المعرفة والتى نستند إليها فى دراستنا الراهنة .

٩ ــ إن دراسة علاقة الرؤى الفكرية الصحفية بالقوى السياسية المتمثلة فى السلطة الحاكمة ، يؤكد ما أشار إليه ازراهى Ezrahi عند حديثه عن المتغيرات التى تظهر من خلالها طبيعة العلاقة بين الفكر والواقع والتى أطلق عليها ازراهى اسم الرؤية السياسية للعلم أو الفكر Politicai visibility ،

والتى أشار فيها إلى أن أولى المجالات التى تظهر فيها علاقة الفكر بالسياسة هو ما أسماه ازراهى بالعلاقة بين التصورات العلمية والفكرية للواقع أو الرؤى المختلفة للطبيعة وبين المعتقدات الدينية والسياسية والاجتماعية السائدة :

١٠ — من الملاحظ أن دعاة المناداة بالليبرالية السياسية بمظاهرها المختلفة كالمطالبة بتحقيق حريات للأفراد والمناداة بحياة دستورية تحد من غلواء الحاكم الفرد والمطالبة بحكم نيابى ممثل للأمة بأسلوب ديمقراطى الملاحظ أن هؤلاء الدعاة — فى فترة ما قبل دستور ١٩٢٣ — لم تكن تجمعهم طبقة واحدة ، بل أن بعضهم كأحمد لطفى السيد كان ينتمى إلى الطبقات العليا فى المجتمع ، والبعض الآخر كعبدالله النديم كان ممن ينتمون الى الطبقات الدنيا ، فهذا يعنى أن دعاوى الحرية والترويج للفكر الليبرالى والمناداة بالحكم الدستورى كانت مشاعا بين مفكرى الطبقات المختلفة ، ولم يكن حكرا على طبقة دون غيرها ، وغم ما يدعيه البعض من أن مناداة مفكرى الطبقات العليا بالحرية يضير بمصالح هذه الطبقات ، أما عندما يروج مفكرو الطبقات المتوسطة أو الدنيا بالفكر الحر وبحياة دستورية فانه يعد مكسبا لها ، نظر الحرمانها الطويل من الحرية بمظاهرها المختلفة . لكن التاريخ يكذب هذه الدعاوى فلم يكن الترويج للفكر الحر قاصرا على طبقة دون غيرها ، وإن كان نصيب مفكرى الطبقات الدنيا والمتوسطة أكبر نسبياً من نصيب مفكرى الطبقات العليا فى المجتمع ، وهذا الكبر النسبى للطبقة الدنيا والمتوسطة يرجع لإحساس هذه الطبقات بالحرية ، (كقيمة) نظراً لحرمانها الشديد منها بالمقارنة بما كانت تتمتع به الطبقات العليا فى المجتمع ، وإن كان هذا لم يمنع (بعض) مفكرى الطبقات العليا من المناداة بالحرية والليبرالية السياسية بوجه عام .

١١ — لاشك أن المصلحة أو المصالح الطبقية (قد) تلعب دورا فى الترويج لفكر معين ، أو فى العمل على طمس فكر آخر قد يتصور أنه

يتعارض مع المصالح الطبقية ، إلا أن هذا لا يمنع أن يتجاوز (بعض) المفكرين حدود طبقاتهم ، فينظرون إلى الواقع بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية . . . الخ نظرة شمولية ، ومن ثم تكون رؤاهم الفكرية رؤى (مجتمعية) وليست (طبقية) ، وهو لا شك أمر قد يصعب على (كثير) من المفكرين وأن نجح (البعض) فى تحقيقه .

١٢ – من الأمور اللافتة أن تأييد الاتجاه الليبرالى فى السياسة والحكم ومظاهره المختلفة ونصرة الاتجاه الأوتوقراطى كانا يخضعان إلى حد كبير إلى الانتماء الحزبى لصاحب الفكر . ففكرو أحزاب الأغلبية قد شاركوا مفكرى أحزاب الأقلية فى المناداة بالحرية والدستور (وإن كان الاتجاه الليبرالى بمعناه الشمولى فى السياسة والاجتماع والاقتصاد قد تدعم أساسا من خلال دعاوى أحمد لطفى السيد وصحيفة الجريدة وحزب الأمة وهو من أحزاب الأقلية ثم من بعده محمد حسين هيكل وصحيفة السياسة وحزب الأحرار الدستوريين وهو من أحزاب الأقلية) ، إلا ان الأحزاب السلطوية والتى نشأت بدعم من السلطان فان مفكريها من الصحفيين والكتاب كانوا أكثر مفكرى العصر ترويجا للفكر الأوتوقراطى .

١٣ – أن هناك طائفة من مفكرى فترة ما قبل عام ١٩٢٣ من للصحفيين والكتاب قد استمروا فى الترويج لدعواهم أثناء هذه الفترة وبعدها كأحمد لطفى السيد ، التى استمرت دعاوته إلى الليبرالية منذ عام١٩٠٧ وحتى مابعد إنشاء حزب لأحرار الدستوريين عام ١٩٢٤ الذى كان الابن الشرعى لحزب الأمة وصحيفته الجريدة ، والتى روج لأفكارها محمد حسين هيكل فى صحيفة السياسة ثم السياسة الأسبوعية .

وتشهد حقبة ما قبل عام ١٩٢٣ أنها فى نطاق علاقة السلطة بالفكر الصحفى والصحفيين قد خبرت – وبصورة حادة – نمطين من الفكر الصحفى ، النمط الأول هو النمط الموالى للسلطة المهادن لها ، المؤيد لاتجاهها

نحو الحكم الفردى (٥) ، بينما يمثل النمط الثانى ، حركة الرفض والمقاومة للأسلوب الأوتوقراطى فى الحكم ، وإن كانت ذات الحقبة قد شهدت أنماط أخرى ولكنها لم تكن تمثل السيادة ، والأنماط الأخرى هذه تتوزع بين نمط متردد بين التأييد والرفض وآخر يؤثر الانسحاب بعد تأييد أو رفض ، ولكن النمطين الأكثر شيوعا فى تلك الفترة هما النمط الموالى ، المؤيد للسلطة المهادن لها ، والنمط الرافض ، الثائر ، المقاوم لكل أساليب السلطة نحو الحكم الفردى .

وتتواكب انفعـــالات القلم الصحفى مع مسارات الحركة السياسية فى مصر ، وهى تلك الانفعالات التى تبلغ أوجها فى مرحلة حكم الخديوى اسماعيل (٥) ، وهو الحاكم الذى كان مولعا بالحضارة الأوربية وبتقليدها ، وكان مدلها ، شغوفا بالدعاية ، مؤمنا بالصحافة بوجه عام ومحاكاة الصحافة الأوربية على وجه الخصوص التى كان لها صحافة شعبية إلى جانب فأراد اسماعيل أن ينشىء الصحافة الشعبية جنبا إلى جنب مع الصحافة الرسمية الصحافة الرسمية التى بدأت بجده محمد على وعباس الأول ، إلا أن صحافته الشعبية هذه لم تكن تختلف كثيرا عن صحافته الرسمية ، ومن الصحف الشعبية (أو شبه الرسمية على نحو ما يذهب عبد اللطيف حمزة) التى ظهرت آنذاك ، صحيفة وادى النيل (أسسها عبد الله أبو السعود بإيحاء من الخديوى اسماعيل) ، وتعد هذه الصحيفة أول صحيفة شعبية ، إلا أنها كانت صورة دقيقة من صحيفة الوقائع المصرية وهى من أقدم الصحف الرسمية التى أسسها محمد على (١) .

---

(٥) استمر الحكم الفردى حتى دستور عام ١٩٢٣ الذى يعد – رغم التحفظات – انتصارا للاتجاه الليبرالى والذى حد كثيرا من غلواء الحكم المطلق .

(٥) صنف المرحوم الدكتور عبد اللطيف حمزة الأطوار التى مرت بها الصحافة المصرية إلى أربعة اطوار تنتهى بالطور الرابع الذى حدده بالفترة التى انحصرت بين عام ١٩١٩–١٩٢٨. أنظر عبد اللطيف أحمد حمزه ، الصحافة المصرية فى مائة عام ، مرجع سابق .

(١) كانت صحيفة وادى النيل تطبع بمطبعة شعبية بحارة كوم الشيخ سلامة بالموسكى بالقرب من ميدان العتبة (حاليا) بمدينة القاهرة ، أنظر عبد اللطيف حمزة ، نفس المرجع ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

وتعد صحيفة وادى النيل وهى الصحيفة الشعبية الأولى والتى تأسست بإيحاء من الخديوى اسماعيل ، أول صحيفة شعبية مهادنة للخديو ، موالية للحكم المطلق ، إلا أننا نفاجأ بصحيفة شعبية أخرى هى صحيفة نزهة الأفكار التى أنشأها ابراهيم المويلحى وعثمان جلال عام ١٨٦٩ ، وهى أول صحيفة شعبية تصرح بضرورة تحقيق الحياة الدستورية والتركيز على أهمية الحرية وحق الشعب فى رعاية أموره (١) وهى كلها مبادىء تكشف عن نزعة ديمقراطية ، ليبرالية وهو ما يتناقض مع طبيعة النظام السياسى الذى أسسه اسماعيل ، الذى - رغم وجود مجلس شورى النواب - كان مثالا صارخا للنزعة الاوتوقراطية فى الحكم .

وموقف المويلحى وعثمان جلال من المواقف المقاومة الرافضة ، وتكشف فى الآن نفسه عن أن القيم السياسية السائدة آنذاك لم تنجح فى أن تؤثر فى فكر هذين الكاتبين ، ولا شك أن دعاوى الحرية والليبرالية والمطالبة بالدستور كانت من بين مظاهر التجديد السياسى بالمقارنة إلى القيم السياسية المحافظة السائدة فى ذلك العصر (٢) .

ولم تستمر دعوة الحرية التى تزعمها المويلحى وجلال أثناء حكم اسماعيل وأجهضت الدعوة لتآمر المناخ السياسى عليها ، ثم أوعز اسماعيل إلى محمد أفندى أنسى عام ١٨٧٥ لكى ينشىء جريدة اسماها جريدة روضة الأخبار

---

(١) ابراهيم عبده ، الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٢) يذهب فاروق أبو زيد أن رفاعة رافع الطهطاوى يعد أول مفكر يطرح قضية طبيعة علاقة الحاكم بالمحكوم ، وقضايا الحرية والليبرالية ، كما أنه أول من حاول - من المصريين أن يصنف الحكومات ، وأن مال كثيرا إلى الحكومات الديمقراطية المقيدة . أنظر فاروق أبو زيد الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ - ١٣٦ .

ولعل هذا ما أنوه قبلا لويس عوض حين أشار إلى أن الطهطاوى كان يعد أبا الديمقراطية المصرية ، أنظر : لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث : الفكر المصرى السياسى والاجتماعى ، كتاب الهلال ، الجزء الثانى ، ١٩٦٩ ، ص ص ١٢٢ - ١٤٦ .

ولم تختلف عن زميلتها وادى النيل من حيث الترويج للفكر الاوتوقراطى، وكانت الجريدتان ـ على نحو مايذهب إبراهيم عبده ـ تستعينان بمال إسماعيل ينهمر عليهما من بين أنامله العطاء (١) .

ويبدأ طور الشباب فى الصحافة المصرية بداية ثورية ، وتعد جريدة الوطن من أبرز صحف هذه الفترة ، وهى جريدة أسبوعية صدرت عام ١٨٧٧ أسسها ميخائيل أفندى عبد السيد ، وتذكرنا هذه الجريدة من حيث طبيعة الدعاوى التى حملت لواءها ، وأعنى بها دعاوى الحرية والديمقراطية : تذكرنا بصحيفة نزهة الأفكار التى أسسها عثمان جلال وإبراهيم المويلحى ، وتعد صحيفة الوطن من أكثر صحافة هذا الزمان دفاعاً عن الشورى ، والتى ذهبت فى نقد مجلس شورى النواب الذى أسسه إسماعيل فى إحدى مقالاتها فى ٢٥ يناير ثم فى أخرى فى أول فبراير عام ١٨٧٩ ، تقول «كان بودنا أن مجلس شورى النواب الذى انعقد وضربت له المدافع ، أن يكون عن الوطن خير مدافع (٢) .

وهذه الرؤية المستنيرة فى نقد مجلس شورى النواب التى تزعمتها صحيفة الوطن تمثل تياراً ناقداً ساد المناخ السياسى آنذاك ، دعمته حملة جريدة مصر وصاحبها ومديرها أديب أسحق (سورى الأصل) الذى ذهب فى مقاله له بالجريدة فى ١٢ يوليو ١٨٧٧ بعنوان (القرن التاسع عشر) وأن من أهم مساوىء هذا القرن (التاسع عشر) هو «تهافت الولاة على الاستبداد متظاهرين بمظاهر الحرية» وكان يقصد بذلك ـ على نحو ما يذهب فاروق أبو زيد ـ الخديو إسماعيل ذاته (٣) .

---

(١) ابراهيم عبده ، الديمقراطية بين شيوخ الحاره ومجالس الطراطير ، ص ١٣.

(٢) نقلا عن ابراهيم عبده ، نفس المرجع ص ٢٠ .

(٣) انظر فاروق أبو زيد ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

ثم يذهب أديب اسحق مرة أخرى فى مقال له بذات الجريدة فى ٣٠ مايو ١٨٧٩ بعنوان (لى وطن آليت أنلا أبيعه وأن لا أرى غيرى له الدهر مالكاً) حيث يعدد فيه أسباب تدهور الشرق ، حيث يرجعه إلى « ما استقر فيه من الجهل وما استتب من الظلم والاستبداد » (١) .

وتنجلى أعنف صور المعارضة فيما نشره أديب أسحق فى صحيفة مصر القاهرة ، حينما حدد خطته فى مواجهة الحكومة المصرية « سأكشف حقائق الأمور ملتزماً جانب التصريح ، متجافياً عن التعريف والتلميح ، وأجلو آراء ذوى النقد ، وأبين نقائص أهل الحل والعقد ، وأوضح معايب اللصوص الذين نسميهم اصطلاحاً (أولى الأمر) ومثالب الخونة الذين ندعوهم وهما (أمناء الأمة) ، ومفاسد الظلمة الذين نلقبهم جهلا (ولاة النظام) ... وقصد من ذلك أن اثير بقية الحمية الشرقية وأهيج فضالة الدم العربى ، وأرفع الغشاوة عن أعين الساذجين ، وأحيى الغيرة فى قلوب العارفين ، ليعلم قومى أن لهم حقاً مسلوباً فيلتمسوه ومالا منهوباً فيطلبوه وليستصغروا الأنفس والنفائس فى جنب حقوقهم ، فمن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد ، ومن عاش بعد أولئك فهو سعيد » (٢) .

وتبلغ حركة النقد السياسى أيام اسماعيل (ثم من بعده توفيق) قمتها من خلال علمين من أعلام الصحافة الساخرة ، وأعنى بهما يعقوب صنوع وعبد الله النديم ، والعلمان تجمعهما عدد من الخصائص المشتركة لعل من أهمها أن كلا منهما كان متعدد المواهب والاهتمامات ، فجمعا بين الموهبة الصحفية الساخرة اللاذعة فى نقد أحوال المجتمع المصرى سياسياً واجتماعياً ، والقدرات الفنية التمثيلية (وأن تفوق فيها صنوع) التى

---

(١) أنظر فاروق أبو زيد المرجع السابق ص ١٣٧ .

(٢) نقلا عن عبد اللطيف حمزة ، الصحافة المصرية فى مائة عام ، ص ص ٤٢ — ٤٣ .

وظفت أساساً لنقد الحياة السياسية والاجتماعية . إلا أن النديم كان ذا موهبة خطابية فذة استغلت كثيراً أثناء الثورة العرابية وخلال المقاومة المصرية للاحتلال الإنجليزى ، ومن الأمور التى اشترك فيها كل من النديم وصنوع هى الموهبة الفنية فى كتابة الزجل وأن تفوق الأول (النديم) على الثانى (صنوع) ، وأخيراً فانهما قد اشتركا فى سمة هامة وهى المقارمة المستمرة الديكتاتورية الحاكم (إسماعيل ومن بعده توفيق) ومعارضة كل أساليب البطش ، الأمر الذى جعل بينهما سمة اخرى مشتركة هى تعرضهما للتشرد والنفى من قبل السلطات الحاكمة آنذاك .

ويعد يعقوب صنوع ومن بعده عبد الله النديم رمزين للمعارضة الإيجابية للسلطة الحاكمة التى لم تنجح فى أن تدمغ فكرهما بقيمها السياسية ، ولم تفلح فى أن تحول مسار مفاومتهما وحركة رفضهما إلى الخط الذى يتواكب ومصالح تلك السلطة ، فكان (الصراع) أحد المعالم الهامة التى وسمت علاقة صنوع والنديم بالسلطات الحاكمة آنذاك .

وكان صنوع من خلال صحيفته (أبو نضاره زرقا) أول من أرسى قواعد الصحافة الساخرة فى مصر (فضلا عن المسرح الساخر) (١) والتى سخرها من خلاله صحفه العديدة لماهضة أساليب الحكم السائدة ومعارضة المنهج الاوتوقراطى فى الحكم ، مرة بالتلميح وأخرى بالتصريح ، وكان دائماً وفى كل الأحوال شديد النقد ، مرير السخرية للدرجة التى كان يستخدم

---

(١) لمزيد من الفهم للدور الذى قام به يعقوب صنوع فى المسرح المصرى بوجه عام والمسرح الفكاهى الساخر بوجه خاص أنظر : على الراعى ، فن الكوميديا فى مصر ، كتاب الهلال ، ١٩٧٠ ، ص ص ٨٤-١١٨ . وانظر أيضاً أبراهيم عبده ، أبو نضاره أمام الصحافة الفكاهية والمسرح ولقد أراد صنوع من خلال مسرحه أن يتخذ من طبيعة البناء السياسى والاجتماعى المصرى أيام حكم اسماعيل مجالا للنقد والسخرية والتقويم فكان مسرحه الساخر لايقل فى حدته وعنفه فى النقد السياسى والاجتماعى عما قدمه من نقد من خلال صحافته الساخر . ولاشك أن المسرح كمضمون يعد أحد مظاهر الفكر كما قدمنا سابقا .

فيها فى هجائه لأسماعيل وبطانته – على نحو ما يذهب إبراهيم عبده – « ... عبارات يعف القلم عن ذكرها حتى برم بها (أى بصحيفة أبو نضارة) الخديو وأصدر أمراً بنفى صاحبها ، فأختار باريس يصدر منها صحفه ويهربها إلى مصر » (١) .

وتشتد حدة الصراع بين صنوع (كفكر صحفى معارض) وبين السلطة الحاكمة المتمثلة فى الخديو اسماعيل ، ومن باريس يصدر صنوع أول عدد يصور من خلاله طبيعة نظام الحكم فى عصر إسماعيل ، حينما ساله أحد المصريين المقيمين فى باريس (معكش من مصر عبارة تنعش بها منى الخاطر .. فأجابه .

أن ردت أحكيلك أحكى ... عن مصر يا باهى الطلعة
بعد الفرح عادت تبكى ... من نار حوادثها الولعه
مصر السعيده المحميه ... بالعز كانت فرحانه
واليوم تشوفها مخميه ... من ذل حالها زعلانه
فى مصر ما فيش حريه ... والظلم خلالها دقة
وأن ردت تدرى الكيفية ... أنظر بنضارتى الزرقه
فى مصر جور شيخ الحارة ... ظاهر كالشمس الواضحة (٢)

---

(١) إبراهيم عبده ، الديمقراطية بين شيوخ الحاره ومجالس الطراطير ، ص ٢١.

(٢) صحيفة أبو نضارة رزقا ؛ العدد السابق ، ص ٢ ، نقلا عن ابراهيم عبده ، نفس المرجع ، ص ص ٢١ – ٢٢ ، والملاحظ فى هذه الفترة أن كانت هناك عدد من الصحف الجادة – كصحيفة مرآة الشرق – التى لم تخف عداءها لاسماعيل وحاشيته فانهالت عليهم بالنقد وفضحت أحوالهم ، فذهبت فى أحد أعدادها فى ٢٨ أبريل ١٨٧٩ شارحة فساد الحال فى مصر ، أنه ارتبط « . . . بفساد ولاة الأمور وجهلهم بواجباتهم وسوء تدبيرهم واختلال إدارتهم، لايعرفون شرعا ولا يرضون قانونا ولايسمعون رأيا ولا يقبلون نصحا ، بل تعدو الحدود وانتهكوا المحارم وثلموا الأعراض وحاربوا العدل وقاموا الانصاف فطغوا وبغوا . . . » (انظر ابراهيم عبده ، نفس المرجع ؛ ص ٢٣) .

وكان مجلس شورى النواب مثاراً لسخرية صنوع ، وهو المجلس الذى أصطنعه إسماعيل محاكياً الحضارة الأوربية ، والذى لم يكن إلا مجلساً شكلياً لا حول له ولا قوة ، فيقص علينا صنوع ما حدث فى أول اجتماع للمجلس ثم أنه صار إرسالهم إلى مصر وبعده اجتمعوا فى المجلس الذى صار إحضارهم لأجله وكان الموكل بتدريبهم راغب باشا فأراد أن يرتبهم كمجالس أوربا من جعلهم صفين . . صف اليمين وهو الذى يجيب من الحكومة ويذب عن حقوقها .. وصف الشمال وهو الذى يعترض على الحكومة يسألها عن حقوق الرعية وكان الأعضاء جالسين فى المجلس من غير ترتيب فلما علموا الكيفية أسرعوا فى القيام من أماكنهم وتزاحموا على الجلوس فى اليمين حتى أضروا ببعضهم بعضاً (١) .

تلك هى الروح التى سادت علاقة صنوع (بالسلطان) روح العداء ، روح المعارضة والمقاومة ، والملاحظ أن عصر اسماعيل رغم (بعض) حسناته ، لم يهدأ فيه تيار المقاومة أو المعارضة الفكرية فى الصحافة والأدب ، فالأقلام المناهضة كانت سمة ميزت العصر ، إلا أن هذا لايعنى أنه لم يكن للأقلام المؤيدة له ، المروجة لسلطانه وجود ، بل كان لها كذلك وجود ، ولكن طغى عليها ذلك التيار المتدفق من أصحاب الأقلام المعارضة .

وعلى ذات النهج المعارض ، وبنفس القلم المناهض ظهر عبد الله النديم فعاصر آواخر عهد اسماعيل ثم عهد توفيق من بعده ، فكان النديم صاحب الشخصية متعددة المواهب ، والتلميذ النابه للسيد جمال الدين الأفغانى ، وهو من أبرز شخصيات عصره ،وهو أديب شاعر وزجال وصحفى وناقد سياسى وصاحب رؤية اجتماعية وخطيب مفوه ، تجمعت

---

(١) أبو نضاره زرقا — ١٣ يناير ١٨٧٨ ، نقلا عن فاروق أبو زيد ؛ مرجع سابق ؛ ص ١٨٥ .

فيه كل طاقات الشعب المصرى برمته على نحو ما يذهب نعمان عاشور (١)

ويعد النديم صاحب الريادة الساخرة أول المصريين الذين عرفوا لأدبهم رسالة وكرامة (٢) ، ولقد سخر النديم قلمه الساخر النارى لخدمة القضايا الوطنية ونقد الأوضاع السياسية والاجتماعية ، واتخذ من الصحافة منبراً لبث دعاواه وللتنديد بالسلطة والسلطان ، فأسس عدداً من الصحف ، أبرزها صحيفة التبكيت والتنكيت والتى صدر العدد الأول منها فى السادس من شهر يونية سنة ١٨٨١ ، والتى عنى فيها بالإصلاح الاجتماعى والإصلاح الخلقى وكتبها باللغة العربية وباللهجة العامية لكى يفهمها الخاصة والعامة من الشعب ، ومن أشهر مقالاته فى هذه الصحيفة ، مقالات ناقدة ساخرة بعناوين : كم فى الزوايا من خبايا) وهف طلع النهار) و(تخريفة خد من عبد الله واتكل على الله) و(عربى تفرنج) (٣)

ولقد شن النديم حملة ضاربة على اسماعيل ، وجعل من (الديون) التى تورط فيها واضيرت فيها مصر كثيراً مجالا للنقد والتقريع والتى شبهها فى إحدى مقالاته الصحفية بمصاب الأفرنجى (وهو مرض الزهرى) الذى يحتاج إلى مجلس طبى ، وكان يقصد به العقلاء فى الأمة الذين يقع على أكتافهم مهمة انقاذ البلاد من هذا المصاب والذى كان يعنى به الديون والخراب الاقتصادى الذى ترتب عليها من جراء السياسة الخرقاء للخديو اسماعيل ، فنشر هذا المقال فى صحيفته التبكيت والتنكيت تحت عنوان (مجلس طبى على مصاب بالأفرنجى) (٤)

وما إن اندلعت الثورة العرابية حتى كان النديم أول مؤيديها فانتقل

---

(١) نعمان ، عاشور ، بطولات مصرية من عمر مكرم إلى بيرم التونسى ١٧٥٠-١٩٦١ ، مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٧٣ .

(٢) أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ ، كتاب اليوم ، مؤسسة أخبار اليوم ، سنة النشر غير مذكورة ، ص ٤ .

(٣) عبد اللطيف حمزه ، الصحافة المصرية فى مائة عام ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣-٥٤

(٤) انظر عبد اللطيف حمزة ، نفس المرجع ، ص ص ٥٤ - ٥٥.

بصحيفته إلى الميدان واختار لها الزعيم أحمد عرابى اسما آخر هو(الطائف) وكرس جهده فيها إلى نقد أسلوب حكم كل من اسماعيل ثم توفيق ودعا فيها إلى الحكم النيابى و لإصلاح السياسى والدستورى ونادى بالحرية وهى كلها دعاوى ليبرالية كانت تتناقض وفلسفة الحكم الذى كان سائداً آنذاك .

وبفشل الثورة العرابية وباحتلال الإنجليز لمصر هرب النديم زهاء عشر سنوات إلا أن الخديو عباس حلمى الثانى أصدر قراراً بالعفو عنه عام ١٨٩٢ فعاد إلى الظهور مرة أخرى مصدراً صحيفته الثالثة (الأستاذ) التى كانت صورة طبق الأصل من صحيفته الأولى (التبكيت والتنكيت) والتى عنيت بالإصلاح الاجتماعى والتربوى ومهاجمة الاحتلال البريطانى والحملة على المبشرين المسيحيين.

ويذهب نعمان عاشور إلى أن للنديم فى الأستاذ «.. قد تستر وراء مظهر الدفاع عن الخديوى (عباس حلمى) الثانى وتنفذ إلى الميدان السياسى من هذه الثغرة فراح يدافع عن الحركة الوطنية ويهاجم الاحتلال البريطانى الجاثم على صدر البلاد وكان يشجع كل اتجاه وطنى صغر شأنه أو كبر . . . وفى هذه الحقبة بلغ النديم أوج الإدراك السياسى فوعى باكراً حقيقة الاستعمار الحديث وأصله ومنبته فى جملة مقالات كان ينشرها بهدف الدفاع عن الشرق ضد أوهام الغرب ومن أبرزها تلك الفقرات العميقة فى مقاله لوكنتم مثلنا لفعلتم فعلنا وهو من أطول المقالات التى دبجها بجريدة الأستاذ» (١)

وتوفى النديم فى العاشر من أكتوبر عام ١٨٩٦ فى تركيا ودفن غريباً بعد أن أدى رسالته وأشهر قلمه فى وجه الطغيان والظلم ، فكان بحق من أبرز معارضى عصره .

---

(١) نعمان عاشور ، مرجع سابق ص ٩٧

فالفكر المتمثل فى صنوع ثم النديم قد وقف موقفا إيجابياً من قضايا عصره ، ناقداً ، ساخراً ، موجهاً ، غير مهادن ، غير مستسلم . ومن المؤكد أن فكر كل منهما كان انعكاساً طبيعياً لنوعية البناء السياسى والاجتماعى بملامحه المميزة ، فالفكر هنا هو تمثل خاص لظروف العصر ، ورد فعل لسمات المجتمع آنذاك ، إلا أنه من الملاحظ أن استجابة صنوع والنديم ورد فعل فكرهما إزاء قضايا العصر ، لا يمثل الأنماط الفكرية أو الاستجابات الذهنية التى سادت نفس العصر ، فاذا كان النمط الفكرى الذى ينتمى إليه كل من صنوع والنديم نمطاً معارضاً ، ناقداً ، مقاوماً ، فان الساحة الصحفية ، قد استوعبت نمطاً فكرياً آخر هو النمط المهادن للسلطة ، المروج لفكرها المشايع لقيمها السياسية عن اقتناع أحياناً وعن عدم اقتناع فى أكثر الأحيان ، ولقد ظهر هذا النمط فى الطور الثالث لتطور الصحافة المصرية ، والذى تضمن — أى هذا الطور الثالث — ثلاث مراحل ، هى المرحلة التى بدأت منذ عام ١٨٨٢ وانتهت عام ١٨٨٩ والتى ظهرت خلالها صحف البرهان ، والاعتدال ، والسفير والمقياس ، والسفير ، ثم المرحلة الثانية والتى انحصرت بين عامى ١٨٨٩ — ١٩١٤ ، والتى ابتقت خلالها أخطر الصحف المصرية آنذاك وهى صحف المؤيد ، ثم اللواء ، والجريدة .

أما المرحلة الثالثة من الطور الثالث فهى موجلة الركود الصحفى وهى المرحلة التى عاصرت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨)(١) .

والطور الثالث — كما نلاحظ — بدأ منذ الاحتلال البريطانى لمصر ، فأصيب الفكر الصحفى بنكسة مؤقته ، حيث ظل الشعب المصرى ولشهور طويلة لا يقرأ فى صحيفة مصرية كلمة واحدة عن قضية الحرية والدستور ، وتم أثناءها إلغاء مجلس شورى النواب وأنشىء بدلا منه مجلس شورى

---

(١) أنظر ، عبد اللطيف حمزة ؛ مرجع سابق ، ص ٦٥ — ٩٤ .

القوانين والجمعية العمومية بناء على توصية اللورد (دفرين) سفير انجلترا الذى قضى فى مصر زهاء نصف عام لينظم أمورها (١).

ولقد شهدت الشهور الأولى للاحتلال البريطانى لمصر مذبحة للصحافة، فتم إلغاء بعض الصحف الوطنية وإنذار البعض الآخر، كصحيفتى (الزمان) و (السفير) ، ووقفت بعض الصحف المصرية موقفا غير مشرف من عرابى ورفاقه، وهو موقف يكشف عن خسة الصحافة المهادنة آنذاك، فنجد صحيفة (الوطن) تهاجم العرابيين بعد هزيمتهم وتصف صحيفة (الأهرام) عرابى (بالعاصى) ورفاقه (بالبغاه) ، وإن كان هذا لم يمنع أن تتيقظ الصحافة المصرية مرة أخرى مطالبة بالحرية والدستور . (٢) .

ولعل من أخطر الصحف المهادنة فى الطور الثالث للصحافة (فى مرحلتها الأولى) صحيفة البرهان ومحررها الشيخ حمزة فتح الله ، والذى عكس نمطا صحفيا فكريا معاديا لكل الأفكار التحررية ، مؤيدا للنزعة التسلطية فى الحكم معارضا للشورى كأسلوب للحكم ، فالبرهان كانت بمثابة المتحدث الرسمى باسم الخديو توفيق ، فى صحيفته التى « حلت من أعتابه العليا محل القبول وأن جنابه الفخيم يكاد يستوعبها تلاوة » (٣) .

فالبرهان تعد من أبرز صحف السلطة آنذاك وصاحبها الشيخ حمزة فتح الله من أكثر ممثلى النمط الصحفى شديد النفاق والمداهنة والمهادنة ، ويكفينا أن نشير مثلا إلى ما قاله فى محيا الخديو توفيق ، الذى رأى فيه — أى فى محيا الخديو — ما يجذب إلى التسبيح الأفواه ، لاسيما إذا ترقرق ماء

---

(١) إبراهيم عبده ، الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجانس الطراطير ، ص ٥٣ — ٥٤

(٢) إبراهيم عبده ، نفس المرجع ، ص ٥١ — ٥٦ .

(٣) جريدة البرهان فى ٢٦ مايو ١٨٨١ ، نقلا عن ابراهيم عبده ، نفس المرجع ، ص ٤٢ .

البشر فى عزته ، وتفتق نور المجد من أسرته »(١) .

وتبلغ المداهنة مداها والنفاق والسلبية قمتها فى موقف الشيخ حمزة من قضية الحرية والشورى . فيقول فى أحد مقالاته : « أما الشورى — وإن كانت ممدوحة عقلا وشرعا بما ورد فى الكتاب العزيز والسنة المطهرة فى غير موضع إلا أن ذلك ليس معناه أنها واجبة - بما على أولى الأمر ، بحيث لا تمضى أمورها بينهم ، ولا تنفذ أحكامهم ، لأن هذا ما لا يقول به أحد (٢) .

ولا شك أن هذه النوعية من الفكر الصحفى والتى مثلها الشيخ حمزة عكست بوضوح نجاح القهر الأيديولوجى من قبل السلطة الحاكمة على فكر الرجل ، ويبدو أنه قهر إرادى ، كانت استجابة الشيخ له عن رضى ، مصلحة فى الآن نفسه .

ويبدو أن الفكر المشايع للسلطة لم يكن يمثل الأغلبية ، بل كان إلى الأقلية أقرب . بدليل ذلك السيل العرم من الصحف المعارضة والأقلام المناهضة للسلطة ، فالصحافة المعارضة تعد نتيجة طبيعية للأسلوب الأوتوقراطى فى الحكم ، أما الصحافة ذات الفكر المهادن ، فهى أما صحافة تأسست بتمويل من السلطة وبإيعاز منها ، وهذا يكشف عن مدى الضرر الذى يمكن أن يصيب الفكر لو وقع أسير المال ، فالمال وأصحابه حينئذ يكونون بمثابة الموجهين للفكر ، المحددين لمساره ، المعينين له فلسفته . وأما أن تكون الصحافة المداهنة قد تم تأسيسها بعيدا عن مال السلطة ، ولكنها تأسست (بروح) السلطة (وبفلسفة) الطبقة الحاكمة املا فى مزية يحصل عليها مؤسسوها ، أو تدعيما يكون فى استمرارها استمرارا لمصالح طبقته ومزايا اجتماعية لا تتحقق إلا فى ظل الفلسفة السياسية والاجتماعية للسلطة الحاكمة

---

(١) جريدة البرهان فى أول ديسمبر ١٨٨١ ، نقلا عن ابراهيم عبده ، نفس المرجع ، ص ٤٢ .

(٢) أنظر ، عبد اللطيف حمزة ؛ ص ٧٧ .

وتشير اللمحات الفكرية الصحفية السابقة إلى انعدام وجود النمط المنسحب وإلى سيادة للنمطين المعارض والمهادن ، والنمط المعارض - وفقا لطبيعة أنظمة الحكم التى سادت الحقبة - كان يحمل دعاوى راديكالية بلغة عصرنا الحالى أو دعاوى ليبرالية بلغت العشرينيات من هذا القرن ، ولكنها على أية حال دعاوى ضد النمط المحافظ فى الحكم ، سواء أكانت اتجاهات يسارية ضد أخرى يمينية ، أو راديكالية فى مقابل أخرى تقليدية ، إلا أنها تعد شكلا من أشكال التحديث السياسى بالمقارنة بالظروف السياسية السائدة آنذاك .

إلا أنه من المحير بالفعل أنه رغم أن السلطه الحاكمة والتى تمثلت فى عهدى اسماعيل وتوفيق قد جنحت نحو الاوتوقراطية ورغم إصدار قانون المطبوعات عام ١٨٨١ والذى أريد به الحجر على حرية الصحافة ، ورغم الممارسات المختلفة لكل أنواع القهر من قبل القوى السياسية على الصحافة إلا أن الصحافة (الحره) ، والفكر الصحفى المقاوم غير المذعن قد أزدهر بصورة لافتة ، وهذا يكشف - فى تصورى - عن يقظة فكرية من قبل مفكرى الصحافة المصرية آنذاك ، كما يشير فى الآن نفسه إلى فشل ممارسات القهر الأيديولوجى رغم الاستجابات الإيجابية المحدودة والتى تمثلت فى الفكر الصحفى المذعن والمداهن .

ثم ينتقل الفكر الصحفى إلى مرحلة أخرى ، غاية فى الدقة والخطورة ، من حيث الطبيعة السياسية لهذه المرحلة ، والمتغيرات المختلفة التى صاحبت علاقة السلطة السياسية بالصحافة المصرية آنذاك ، وأعنى بتلك المرحلة ، مرحلة الصحافة الحزبية وهى المرحلة الثانية من الطور الثالث لتطور الصحافة المصرية والتى حددها عبد اللطيف حمزة فيما بين عامى ١٨٨٩ - ١٩١٤ والتى ظهرت خلالها أخطر الصحف الحزبية وهى صحف الجريدة (حزب الأمة) ، واللواء (الحزب الوطنى) والمؤيد (حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية) (١)

---

(١) أنظر تاريخ الأحزاب المصرية فى : يونان لبيب رزق .

ومن المؤكد أن الصحف الثلاث الممثلة للأحزاب الثلاثة التى سادت المجتمع السياسى فى فترة الدراسة ، تعكس بلاشك ثلاث أيديولوجيات ، أو ثلاث رؤى فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ، تمثل كل أيديولوجية (فكرا) خاصا بها هو فكر الحزب الذى تتحدث الصحيفة باسمه وتعبر عنه .

ولعل ظهور الأحزاب فى تلك الفترة قد أضاف إلى علاقة السلطة بالفكر أبعاداً جديدة ، لعل من أبرزها أن العلاقة بعد أن كانت فى طبيعتها علاقة فكر فردى (يمثلها الفكر الصحفى) أو فكر لصحيفة معينة به ورثها الفردية (من خلال مجموعة من الصحفيين ينتمون إلى فكر صحفى واحد لصحيفة واحدة) بالسلطة ، أضحت هذه العلاقة ، علاقة فكر حزبى والذى قد يتمثل فى صحيفة واحدة أو عدد من الصحف ، ومن خلال مجموعة من الأقلام المشايعة لفكر هذا الحزب أو ذاك ، بأيديولوجية السلطة الحاكمة ، وإن كان هذا لايعنى أنه لم تكن هناك أقلام — فى ذات الفترة — تعمل باستقلالية ، بعيدة عن الانتماءات الحزبية المختلفة .

ومن الملاحظ أن نشأة الأحزاب السياسية كظاهرة سياسية فى فترة ما قبل عام ١٩٢٣ تعد فى حد ذاتها أحد مظاهر التحديث السياسى قياسا بظروف الحقبة ، كما أنها تعتبر فى الآن نفسه إحدى (الوثبات) السياسية والظواهر التى تخلقت كنتيجة لنضج الوعى السياسى والوطنى وبلورته آنذاك ، وإن كان هذا لاينطبق على الأحزاب التى نشأت بايعاز من السلطة أو بتوجيه منها .

ومن اللافت أن الصحف الثلاث الممثلة للأحزاب الثلاثة قد اتفقت جميعها فيما يتعلق بقضية الحرية والدستور والحكم النيابى على اعتبارها من ضرورات الحياة السياسية السليمة ، وأن اختلف كل حزب فى الأسلوب أو المنهج الذى ارتآه سبيلا لتحقيق ذلك .

ولعل اختلاف رؤية كل حزب إلى كيفية تحقيق الحرية والحياة الدستورية والنيابية للمجتمع المصرى قد عكس فلسفة كل حزب وموقعه من الخريطة السياسية للمجتمع المصرى آنذاك ، فالأحزاب الثلاث ،الوطنى (كممثل الأغلبية) والأمة (كممثل الأقلية المثقفة) والإصلاح على المبادئ الدستورية (كحزب ذى نشأة سلطويه) قد اختلفت تصوراتها للكيفية التى تتحقق من خلالها الحياة الدستورية والنيابية . فصحيفة اللواء(١) التى اختطت لنفسها خطة من خمس نقاط هى الدفاع عن فكرة الجامعة الإسلامية باعتبارها الطريق الوحيد للتخلص من الاحتلال ، وتنشيط الحركة الوطنية بكل الوسائل ، ثم تربية الأمة المصرية تربية سياسية بحيث تصبح فى أقرب وقت ممكن أهلا للاستقلال والحرية ، وتوجيه الرأى العام المصرى أحسن توجيه فى ميدان الاصلاح الاجتماعى ، ثم أخيراً الدفاع عن الدين الإسلامى ضد هجمات الاستعمار الأوربى فهذه الصحيفة بأهدافها الخمسة — والتى لاتختلف كثيراً عن أهداف الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل — قد أرادت أن تتصدى لثلاث مجالات أساسية هى المجال الإسلامى بالدعوة إلى فكرة الجامعة الإسلامية والدفاع عن الدين الإسلامى ضد هجمات الاستعمار ثم العمل على تحريك القضية الوطنية وهى محاولة الحصول على الاستقلال ، ولعل المجال الأول (الإسلامى) قد أعتبر أحد وسائل تحقيق الاستقلال ، ثم أخيراً نجد المجال الثالث والأخير والذى يتضمن بعدين : بعد الحرية وبعد الاصلاح الاجتماعى .

فمن الملاحظ أن بعد الحرية قد أتى فى المرتبة الثالثة من اهتمامات صحيفة اللواء وفى نطاق محاولات الصحيفة تربية الأمة المصرية تربية سياسية لكى تكون أهلا للاستقلال والحرية .

---

(١) صدر العدد الأول من هذه الصحيفة يوم الثلاثاء غرة رمضان عام ١٣١٧ وهو الموافق لليوم الثانى من شهر يناير عام ١٩٠٠ . انظر عبد اللطيف حمزة ، مرجع سابق ، ص ٨٠

فالقضية الوطنية (الاستقلال السياسى) كانت تمثل الاهتمام الأساسى لصحيفة اللواء وللحزب الوطنى ، وإن كان هذا لم يمنع الصحيفة والحزب وزعيمه من الدعوة إلى الحرية والدستور لاسيما وأن الزعيم مصطفى كامل قد فقد الثقة فى الخديو عباس حلمى الثانى الذى أصبح « . . . كأسلافه (شيخ حارة) يسرق وينهب ويرتشى ويستغل نفوذه على أوسع نطاق . ومن هنا بدأ مصطفى كامل الاهتمام بقضية الدستور حتى يوقف نزوات الحكم المطلق الموزع بين كرومر وعباس حلمى ، وسرت هذه الدعوة فى نفوس الشباب الذى آمن بها واستوعب مضمونها وتهيأ للجهاد فى سبيلها وإن لم تأت أكلها إلا فى عهد خليفته محمد فريد(١) » .

فحزب الأغلبية آنذاك (المقصود بالأغلبية هنا هى الأغلبية الجماهيرية من حيث إيمان الشعب به والالتفاف حوله ، وليس المقصود به أغلبية برلمانية أو سياسية) قد أهتم بقضيتى الحرية والدستور ، وقد وقف جبروت الحاكم الرسمى والفعلى موقف المناهضة والمعارضة ، إلا أن موقف الحزب من الدستور والحرية يتضاءل أمام الموقف المتشدد والعنيف الذى وقفه الحزب إزاء القضية الوطنية ، قضية الاستقلال والتحرر من براثن المستعمر الإنجليزى .

أما حزب الصفوة المثقفة — حزب الأمة — وصحيفته الجريدة ، فلقد حمل بالفعل لواء حركة التجديد السياسى والدعوة إلى الليبرالية ، أو مذهب الحريين على نحو ما يذهب فيلسوف الحزب وسكرتيره أحمد لطفى السيد ، ولقد حددت صحيفة الجريدة اعشرة أهداف لم تخرج كثيراً عن أهداف حزب الأمة ، ولعلنا نستطيع أن نبرز ثلاثة محاور دارت من حولها الأهداف العشرة هذه :

---

(١) إبراهيم عبده ؛ الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير ، ص ٦٥ .

المحور الأول : الدعوة إلى القومية المصرية وأن مصر للمصريين ،وإنماء الشخصية المصرية بقدر المستطاع (١)

المحور الثانى : المطالبة بالدستور بعد أن تبين للمصريين أنه يستحيل عليهم التقدم خطوة إلى الأمام إلا بمشاركة الأمة للحكومة ، ولن يكون ذلك إلا بحصول الأمة على الدستور ولو بالتدريج.

المحور الثالث : هو امتداد للمحور الثانى ، وهو الدعوة لمذهب الحريين (المذهب الليبرالى) ليكون أساساً لتربية الأمة المصرية ولحرية التعليم ولحرية القضاء ولحرية الكلام والكتابة ولحرية الاجتماع وسائر أنواع الحريات الأخرى (٢) .

فصحيفة الجريدة كأكبر داعية للبرالية و للحياة الدستورية آنذاك ،قد رأت أن تحقيق الحرية أمر ينبغى أن يكون محور تفكير الساسة والمصلحين، ويرى أستاذ الجيل لطفى السيد إننا يجب « . . أن نعتمد على أنفسنا فقط فى الحصول على حقنا فى الدستور ، وحقنا فى الحرية ، لا بد لنا من ذلك، ومن عزة تربأ بنا أن نطلب من غيرها أن يأتى لتحرير أنفسنا من الرق وقلوبنا من عبادة القوى، كأننا— كما ظنوا خطأ بنا—ينبغى أن ياتينا الاستقلال ونحن نيام .»(٣)

فالحرية والدستور هما الغاية التى أرادت صحيفة الجريدة وحزب الأمة أن يحققاها للشعب المصرى ، وكانت الصحيفة والحزب ومن وراثهما كتاب الصحيفة وفلاسفة الحزب وعلى رأسهم أحمد لطفى السيد يتصورون

---

(١) انظر مجموعة مقالات لاحمد لطفى السيد عن الدعوة إلى القومية المصرية فى :
Wenbell, Charles, The Eovlution of the Egyptian National Image : From its origins to Ahmed Lutfi al-Sayyid, Univ--ersity of California Press, Berkeley, 1972.

(٢) انظر تفاصيل ذلك فى عبد اللطيف حمزة ؛ الصحافة المصرية فى مائة عام ؛ ص ص ٨٥ — ٨٧ .

(٣) انظر تفاصيل ذلك فى عبد اللطيف حمزة ، الصحافه المصرية فى مائة عام ؛ ص ص ٨٥—٨٧

أنه لا يمكن أن يتحقق الاستقلال قبلما تتحقق الحرية والحياة الدستورية والبرلمانية ، ويقول فى هذا لطفى السيد « والاستقلال بغير الدستور ، وبغير الحياة النيابية ناقص ؛ ولا كرامة ولا حرية لشعب لادستور له ،— ومهما قيل فى عيوب الحكومات النيابية فهى خير وأصلح من أى نوع من أنواع الحكومات . . . ، فالدستور هو . . . المرقاة التى ترقى به آماله إلى الاستقلال الصحيح والحرية الكاملة ولأنه يقرر سلطة الأمة ، ويحميها من استبداد الفرد ، ويضمن الفصل بين كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية (١) .

وإذا كان البعض ينعى على حزب الأمة وصحيفة الجريدة اعتدالهما وعدم ميلهما للعنف ، فإنه من المؤكد أن فلسفة الاعتدال هذه قد أفرزت مذهب الحريين والدعاوى النيابية والدستورية المختلفة وغدت الجريدة بهذه الفلسفة الاعتدالية مدرسة فكرية ومنبراً للاحرار والمثقفين (٢) ، وكانت بمثابة (صوت العقل) وسط هدير الأمة للمطالبة بالاستقلال والجلاء .

فاتفاق صحيفتى اللواء والجريدة على أهمية الحرية والمطالبة بالحياة الدستورية ، أمر غير منكور ، وإن تفوقت صحيفة الجريدة فى أنها قدمت (فكرا) فلسفيا سياسيا متكاملا ورؤية شاملة للحرية ، فى الوقت الذى كانت فيه مثل هذه الدعاوى شكلا من أشكال الانحرافات السياسية التى لا تتسق وطبيعة قيم السلطة الحاكمة ، فالدعوة إلى الليبرالية كأحد مظاهر التحديث السياسى ، كانت أحد العلامات التى ميزت صحيفة الجريده .

ولكن مع ذلك ، تبقى الصحيفتان — رغم اختلاف منهجهما — صوتين للمعارضة ، وإن استمرت صحيفة الجريدة فى دعاواها الليبرالية فيما بعد

---

(١) أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى ؛ كتاب الهلال ، العدد ١٣١ ، فبراير ١٩٦٢

(٢) أنظر تفاصيل ذلك فى ، حسين فوزى النجار ، أحمد لطفى السيد ، أستاذ الجيل ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، والأنباء والنشر ، القاهرة ، سلسلة أعلام العرب .

عام ١٩٢٣ والتى تجسدت بشكل لافت فى صحيفة السياسة هو السياسة الأسبوعية الوريث الشرعى لفكر صحيفة الجريدة وفلسفتها الليبرالية .

أما صحيفة المؤيد المتحدثة بلسان حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، فرغم ما يقال عنها وعن صاحبها الشيخ على يوسف عن أنه كان نصفه للأمير ونصفه الآخر للجماهير ، ومن أن الخديو عباس قد أحاط هذه الصحيفة برعايته وشملها بحمايته ، فرغم ذلك كله للاحظ أن صحيفة المؤيد قد جعلت من قضية الدفاع عن الشورى والحرية محورا لاهتماماتها ، وأهم المسائل التى عنيت بها ، ولعل موقف الشيخ على يوسف هذا وصحيفته يختلف كثيرا عن ذلك الموقف الذى وقفه الشيخ حمزة فتح الله محرر جريدتى البرهان والاعتدال من قضية الديمقراطية والشورى ، رغم أن الشيخين يجمعهما الولاء للوالى الشرعى للبلاد ، إلا أن صاحب المؤيد كان جلا واسع الحيلة ، ذا دهاء ، وقدرة صحيفة متميزة ، ورؤية سياسية متوازنة من حيث الولاء للخديو عباس حلمى الثانى ومحاولته جذب اهتمام الجماهير والدعوة إلى الشورى والحكم الدستورى .

ولعل مجموعة المقالات الهامة التى كتبها الشيخ على يوسف فى جريدته المؤيد تكشف كلها عن (ميل) لا يساوره شك من جانب صاحب المؤيد نحو الحرية والمطالبة بالحياة النيابية والدستورية ، ففى مقالاته التى بدأها فى المؤيد منذ العدد الصادر فى ٢٩ فبراير ١٩٠٤ تحت عنوان (مطالب الجمعية العمومية) ، دعا الشيخ على يوسف إلى إنشاء مجلس نيابى مصرى كامل المسئولية « . . . تكون له سلطة المجالس الدستورية ووظائفها فى الأمم مع الحكومة » (١)

وينتقد الشيخ على يوسف النظام النيابى فى عهده فهو « . . فضلا

---

(١) المؤيد ، أول مارس ١٩٠٤ مقال بعنوان (مطالب الجمعية العمومية . اقترح بانشاء مجلس نيابى) ، نقلا عن فاروق أبوزيد ، أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، سنة النشر غير مبينة ، ص ٥٤

عن قصوره ، ضائع النتيجة وأهن القوى وعلة العلل فى هذا الوهن والضعف وعدم عناية الحكومة بآراء النواب ، كون هذه الآراء شورية لإقرارات واجبة القبول .(١)

ولقد كانت المؤيد وصاحبها طرفين فى كل معترك سياسى وصحفى وكان الشيخ دائما مع الثورى ومع المطالبة بانشاء المجلس النيابى ، فعندما رفضت الحكومة الاستجابة لمطلب الجمعية العمومية بإنشاء مجلس نيابى ، اتبرى صاحب المؤيد ينتقد رأى الحكومة وينتقد موقفها ، مؤكدا أن « هذا استخفاف بأحلام الأمة ». (٢) .

فصاحب المؤيد إذا كان حقا نصف للأمير ونصفه الآخر للجماهير لما وقف هذا الموقف المشرف من قضايا الحرية والدستور ، ولكن ما نستطيع أن نؤكد أنه رأى فى الخديو عباس حلمى للثانى أملا للخلاص من الاستعمار وهو الخطأ الذى وقع فيه أول الأمر الزعيم مصطفى كامل .

فالصحف الحزبية — رغم اختلاف مناهجها وأساليبها — فى فترة ما قبل عام ١٩٢٣ ، فقد اتفقت جميعها على أهمية الدعوة إلى الحكم الدستورى والحياة النيابية ، إلا أن صحيفه الجريدة وحزب الأمة قد استطاعا بحق أن يقدما فكرا ليبراليا متكاملا ، ولا شك أن هذا الفكر المستحدث كان متعارضا بصورة لافته مع النزعات الأوتوقراطية فى الحكم التى سادت المجتمع آنذاك رغم وجود الأحزاب السياسية والتى لم تلعب دورها الحقيقى على مسرح السياسة المصرية إلا بعد ثورة ١٩١٩ وما تبعها من أحداث لعل من أبرزها ، دستور عام ١٩٢٣ وانتخابات عام ١٩٢٤ وتكوين أول وزارة دستورية شعبية برئاسة سعد زغلول .

---

(١) المؤيد ، ٣ مارس سنة ١٩٠٤ نقلا عن فاروق أبو زيد ، نفس المرجع ، ص ٥٤

(٢) المؤيد فى ٢٩ يونيو ١٩١٤ ، مقال بعنوان (أجوبة على رغبات الجمعية العمومية . نقلا عن فاروق أبو زيد ، نفس المرجع ، ص ٥٦ .

ب ــ فترة ما بعد دستور عام ١٩٢٣
والتأكيد على الاتجاه الليبرالى
فى السياسة والحكم

عكست لنا الصفحات السابقة حقيقية هامة هى أن حقبة ما قبل دستور عام ١٩٢٣ قد شاهدت صراعاً بين النزعات الأوتوقراطية فى الحكم وبين الاتجاهات الرامية إلى التجديد السياسى والترويج للفكر الحر فى السياسة والاجتماع والاقتصاد وهو ذلك الصراع الذى تجسد فى الصحافة المصرية بوجه عام والصحافة الحزبية على وجه الخصوص .

إلا أن هذا الصراع لم يكن الحقيقة الوحيدة لهذه الفترة ، بل أن ذات الفترة قد شاهدت مظهراً آخر من مظاهر علاقة الفكر (الصحفى) بالقوى السياسية ، وأعنى به النمط المهادن أو المستسلم والذى روج لفكر السلطة وقيمها السياسية ، وشيوع هذين النمطين (المقاوم والمهادن) يعنى أن الأنماط المنسحبة أو المترددة لم يكن لها وجود فعلى ، ولم تدخل فى عداد الظواهر الفكرية الصحفية فى فترة ما قبل دستور عام ١٩٢٣ م .

أما فترة ما بعد عام ١٩٢٣ ، أو بالأحرى فترة ما بعد انتهاء ثورة عام ١٩١٩ ، فتستطيع أن نؤكد أنها قد شاهدت نوعية خاصة من علاقة الفكر (الصحفى) بالسلطة الحاكمة ، نظراً لما اتسمت به الحقبة من سمات نستطيع إيجازها فيما يلى :

١ ــ شاهدت هذه الفترة عدة أحداث أبرزها تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ والذى أعطى استقلالا (شكلياً للمجتمع المصرى) وإعلان دستور ١٩٢٣ الذى اعتبر عندئذ انتصاراً للدعاوى الليبرالية ، بل عدة البعض إنهاء للحكم الفردى الأوتوقراطى رغم تحفظات البعض عليه .

٢ ــ شاهدت هذه الفترة أول احتكاك حقيقى للأحزاب المصرية من

خلال تلك الانتخابات التى أجريت بناء على إعلان دستور ١٩٢٣ ، والتى فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية ، فشكلت وفقاً لهذا أول وزارة شعبية برئاسة سعد زغلول وتكون أول برلمان حقيقى يمثل الأحزاب المصرية السائدة آنذاك .

٣ ــ تعد هذه الفترة تجسيداً واضحاً لانتصار الإرادة الشعبية وبدايات الخلافات الحزبية .

٤ ــ أضحى الفكر الديمقراطى والليبرالى من مسلمات هذا العصر رغم محاولات السلطة الحاكمة والمحتل الإنجليزى النيل من هذا الانجاز ومحاولة التصدى لكل فكر يهدف إلى التضييق من سلطات الحاكم والمحتل الإنجليزى .

٥ ــ أصبح الصراع بين الفكر الصحفى والقوى السياسية ذا أطراف أربع هى :

(أ) الفكر الصحفى .

(ب) المحتل الإنجليزى .

(جـ) القصر .

(د) الحكومة (الوزارة).

٦ ــ والعنصر الرابع (الحكومة) يكشف عن الدور الحزبى فى عملية الصراع هذه ، لأن الحكومة ــ أى حكومة ــ كانت تمثل حزباً معينا (هذا بخلاف الائتلاف الحزبى) ولكل حزب كما هو معروف صحيفة أو أكثر تدافع عنه وعن أيديولوجيته وهذا يعنى أن الصراع لم يعد بين الحاكم الفرد (الخديو أو الملك) والمحتل الإنجليزى من جانب والفكر الصحفى من جانب آخر ، بل أضحى الصراع متشعباً نظرا للاخذ بالنظام البرلمانى الذى جعل الحكومة مسئولة أمام البرلمان من حيث التخطيط لسياسة الدولة وتنفيذها بالاشتراك مع الملك ، وأن الملك يملك ولا يحكم والذى ترتب عليه بطبيعة

الحال ظهور الأحزاب السياسية ككيانات سياسية تلعب دوراً خطيراً فى تحديد سياسة الدولة وتعيين أيديولوجيتها وفقاً لنوعية الحزب الذى يحكم البلاد .

٧ – ورغم شيوع الفكر الليبرالى اليمينى فى الحكم والذى نجسد فى دستور عام ١٩٢٣ ، إلا أن الفترة وحتى نهاية المرحلة فى عام ١٩٥٢ قد شاهدت مظاهر للفكر الصحفى اتسمت بمناهضة الفكر الليبرالى وظهور بعض الدعاوى اليسارية ، ورغم أن هذه الدعاوى كانت لها إرهاصات فى فترة ما قبل عام ١٩٢٣ ، إلا أنها أصبحت ظاهرة فى فترة ما بعد عام ١٩٢٣ وقد تمثلت فى عدد من المفكرين و الأدباء وبعض الصحفيين .

٨ – رغم شيوع ظاهرة حرية الصحافة كأحد مظاهر الفكر الليبرالى السائد آنذاك ، إلا أن هذه الحرية من حيث المنع أو المنح ، ومن حيث التقييد والاطلاق كانت مرتبطة بنوعية الوزارة الحاكمة والحزب الحاكم ، فمن الطبيعى أن صحافة الحزب الحاكم كانت تتمتع بقدر هائل من الحرية فى التعبير والمناقشة ، بعكس صحافة الأحزاب غير الحاكمة فكانت تخضع إلى حد ما إلى نوع من (الرقابة) النسبية ، إلا أنه رغم هذه الرقابة فقد كانت الصحافة تتمتع بدرجة عالية جداً من الحرية إذا ما قورنت بأى حقبة أخرى .

٩ – وبناء على ذلك فإن هذه الحقبة تمثلت فيها الصحافة الحزبية بصورة جلية ، فتشعبت الصحافة بين صحافة ممثلة لفكر حزب الأغلبية (حزب الوفد) وأخرى معبرة عن إيديولوجية أحزاب الأقلية (حزب الأحرار الدستوريين) وثالثة تعكس قيم السلطة الملكية الحاكمة (حزب الشعب).

١٠ – تعد صحافة حزب الأغلبية إلى جانب صحافة حزب الأقلية من الأنماط الفكرية الصحفية المناهضة للمحتل الإنجليزى ولأى محاولة من قبل السلطة

الشرعية (الملك) للاستئثار بالسلطة أو فعل أى سلوك آخر يتناقض مع الشرعية الدستورية أو مع قيم المجتمع الديمقراطى مثلا . فأئتلاف صحافة الأغلبية مع صحافة الأقلية ، كان ائتلافاً ضد المحتل و تعسف السلطة الشرعية .

١١ — إلا أن هذا الائتلاف سرعان ما ينحل و تتحول صحافة الأغلبية إلى صحافة مؤيدة لسلوك حزبها إذا ما كان الحزب فى موقع الحكم ، ثم إن نفس هذه الصحافة قد تتحول إلى المعارضة إذا لم يكن حزبها فى موقع المسئولية الوزارية .

١٢ — تتسم هذه الحقبة بظهور ما يسمى بالأحزاب المنشقة عن حزب الأغلبية وهى الأحزاب التى أفرزت صحافة معارضة لحزب الأغلبية ، ولكنها صحافة متميزة ، مختلفة عن صحافة حزب الأقلية التى ظلت ذات كيان أكثر تميزاً ، وظلت دائماً الممثلة الفكر الصحفى المعارض .

١٣ — تعد هذه الحقبة ، بحق ، حقبة جبل عمالقة الصحافة ، سواء ممن ينتمون إلى أحزاب الأغلبية أو أحزاب المعارضة ، أو الأحزاب المنشقة ، ونذكر منهم الدكتور محمد حسين هيكل وعبد القادر حمزة وانطون الجميل ، وعباس محمود العقاد وأمين الرافعى و محمد توفيق دياب ومحمود عزمى ومحمود أبو الفتح وسلامة موسى ، فضلا عن عبد القادر المازنى وعبد العزيز البشرى . . . الخ.

وتمثل تلك الحقبة بداية الطور الرابع من مراحل تطور الصحافة المصرية ، وهو الطور الذى واكب مرحلة استكمال الحرية والدستور ، والتى يرى فيها عبد اللطيف حمزة أنها المرة الثانية التى تجحت فيها صحافتنا الوطنية فى أن تكون صحافة رأى بالمعنى الصحيح ، حيث كانت المرة الأولى عندما ناضلت الصحافة الإحتلال وكانت تناقشه الحساب وتمثل ذلك فى صحف المؤيد واللواء والجريدة . والطور الرابع — على نحو ما يرى حمزة —

هو طور الصحافة الشعبية التى تمتعت بقسط كبير من الحرية أفضى بها إلى الدخول فى أدق المسائل السياسية ، رغم وجود قانون المطبوعات (١)

ومؤرخ هذه الفترة قد يلاحظ أنه رغم الوفرة الملحوظة فى كم الصحف اليومية والأسبوعية على اختلاف انتماءاتها الحزبية وولاءاتها الأيديولوجية ، إلا أن كم الصحف ذات التأثير السياسى أو ذات الملامح السياسية والفكرية المتميزة كان محدوداً ، إن لم يكن ضئيلا للغاية ، ومن أبرز صحف هذه الحقبة ، صحيفة الأخبار التى رأس تحريرها الصحفى النابه أمين الرافعى ، وهى من الصحف المستقلة ، البعيدة عن الولاءات الحزبية والتى جعلت من قضية الاستقلال والحرية محورين لاهتماماتها ، ثم صحيفة السياسة والسياسة الأسبوعية وهما لسان حال حزب الأحرار الدستوريين ، وتعد صحيفة السياسة — كما يذهب عبد اللطيف حمزة — رائدة الطور الرابع لتطور الصحافة المصرية ، وتعتبر فى الآن نفسه من أصدق الصحف تمثيلا للمعارضة الحزبية ، ومن أكثر الصحف التى وقفت من بعض تصرفات حزب الوفد — باعتباره حزب الأغلبية — موقف المعارضة ، وهو موقف كان يعكس الموقف العام الذى اتخذه حزب الأحرار الدستوريين من حزب الوفد ، ولعل الصراع الذى نشب بين سعد زغلول كزعيم لحزب الأغلبية والدكتور محمد حسين هيكل كرئيس لتحرير صحيفة السياسة ورئيساً لحزب الأحرار الدستوريين فيما بعد يكشف لنا عن مدى أهمية الدور الذى لعبته صحيفة السياسة فى المعارضة .

ثم تأتى الصحيفة الثالثة وهى صحيفة البلاغ التى أصدرها عبد القادر حمزة عام ١٩٢٣ والتى عمل بها العملاق عباس العقاد وأحمد حافظ عوض ، صاحب جريدة « كوكب الشرق » فيما بعد ، وتعتبر صحيفة (البلاغ) من

---

(١) انظر : عبد اللطيف حمزة ؛ مرجع سابق ؛ ص ص ٩٨ —

أكثر الصحف تأييداً لحزب الوفد(١) ، وإن كان عبد القادر حمزة قد تولى قبل ذلك الدفاع عن حزب الأغلبية فى جريدة الأهالى ؛ ولكن مع ذلك فإن صحيفة (البلاغ) تعد بحق من أخطر الصحف التى دانت بالولاء إلى حزب الوفد ، وإن تعاطف معه بعد ذلك صحف عديدة كروز اليوسف — فى بعض مراحلها — وجريدة المصرى فى أكثر مراحل تطورها .

فصحيفة البلاغ باعتبارها انعكاساً لفلسفة حزب الوفد — حزب الأغلبية — كان تقدم نمطاً فكرياً متميزاً ، هو النمط الفكرى الصحفى المؤيد عن ولاء واقتناع وليس عن قهر أو إلزام كما كان سائداً لدى الأنماط الصحفية الفكرية المهادنة للسلطة فيما قبل عام ١٩٢٣ ، فتأييد صحيفة البلاغ لأيديولوجية حزب الوفد ، لم تكن تأييد المرغم المستسلم بقدر ما كانت تأييد المؤمن المقتنع ودليلنا على ذلك أن صحيفة البلاغ حين اختلفت من زعماء الحزب عام ١٩٣٤ ، وهو اختلاف فكرى وسياسى ، تحولت إلى صحيفة معارضة للوفد ، إلا أنها عادت مرة أخرى إلى تأييد سياسة الوفد بعد وفاة صاحبها عبد القادر حمزة وتولى ابنه إدارتها من جديد فعدل من سياستها .

ومن الشواهد التى تكشف عن مدى استقلالية صحيفة البلاغ رغم نزعتها الوفدية أن صاحبها حرص كل الحرص أن تكون جريدته متحررة إدارياً وماليا من نفوذ الحزب ، وهذا فى حد ذاته ينفى كل تصور لأى ممارسات أيديولوجية يمكن أن يكون الوفد قد مارسها على فكر صحيفة البلاغ ، ويؤكد فى الآن نفسه

---

(١) لم تكن لحزب الوفد فى أول الأمر صحف خاصة به وإن تعاطف مع الوفد فترة من الزمن أمين الرافعى صاحب صحيفة الأخبار ثم آثر الاستقلال بعد ذلك .

(٢) أنظر قصة صاحب جريدة البلاغ عبدالقادر حمزة فى علاقته بحزب الوفد فى : حافظ محمود عمالقة الصحافة ؛ كتاب الهلال ؛ العدد ٢٨٤ ؛ أغسطس ١٩٧٤ ؛ ص ص ١٨ — ٢٤ .

أن تأييد البلاغ للوفد لم يكن تأييداً مهادناً ، بل كان تأييداً واعياً ، مؤمناً ، ومتحرراً في الآن نفسه ، بدليل أن عام ١٩٣٤ قد شاهد فراغاً صحفياً حزبياً ، ولم تكن هناك صحف حزبية غير صحف الوفد ، فغدت جريدة البلاغ تلقائياً صحيفة غير الوفديين جميعاً دون ارتباط منها بأى حزب آخر .(١).

ومن المؤكد أن صحيفة البلاغ وصاحبها عبد القادر حمزة كانا من أكثر الدعاة إلى الحكم النيابى والدستورى ، ودليلنا على ذلك يكشف عنه ذلك الموقف الذى اتخذه عبد القادر حمزة بعد صدور دستور عام ١٩٢٣ حينما طالب بسرعة إجراء الانتخابات وأعلن تخوفه من أن يكون التلكؤ فى إجراء الانتخابات سببه « أن السياسة الانجليزية متخوفه حذره أن يتبوأ مقاعد النواب الرجال الصادقون الذين تعرف هى قبل غيرها ما هو رأيهم فيها »(٢) .

ولقد استمرت دعوة البلاغ إلى الحكم الدستورى والنيابى حتى بعد انتكاسة أول وزارة شعبية - وزارة سعد زغلول - وحل البرلمان ، فهاجم حمزة هذا الحل ، واعتبره قراراً غير حكيم ، وغير مفيد للبلاد (٣).

ومن مفكرى الصحافة المصرية الذين ساندوا حزب الوفد وتشيعوا له الأديب والكاتب النابغة المفكر عباس محمود العقاد الذى وصفه سعد زغلول بأنه (الكاتب الجبار) . وعباس العقاد ، الموسوعة الفكرية والأدبية المتنقلة كان فى كثير من مراحل حياته كاتب الوفد الأول ، وكان يتميز بصلابة موقفه وقوة حجته ، وشجاعته النادرة ، والتى جعلت منه بحق أكثر الصحفيين تشيعاً للحق ، ومن أقدر الأقلام التى هاجمت السلطات الحاكمة فى تعنتها واستبدادها ، وكان ذا كبرياء ، ولا يخشى فى الحق لومة لائم ،

---

(١) انظر : حافظ محمود ، نفس المرجع ، ص ٢١ .

(٢) البلاغ فى ٢٢ أغسطس عام ١٦٢٣ . مقال بعنوان (متى ينعقد البرلمان وفى مصلحة من يكون تأجيله) . نقلا عن فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية : ص٧٣

(٣) أنظر : فاروق أبو زيد ، نفس المرجع ، ص ٧٣ .

ويكفى أنه وقف فى البرلمان الذى أصدر الملك فؤاد حله عام ١٩٣٠ ، قائلا ما معناه « نحن هنا مستعدون لأن نحطم أكبر رأس فى البلاد تدوس الدستور »(١) .

ولم يكن العقاد بفكره الثاقد وقلمه النارى فى تحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية بمأمن من عسف السلطة ومحاولات انتقامها فسجن مرات عديدة ، وكان قلمه العنيد ، المقاوم ، الثائر ، يجر عليه كثيراً من المتاعب (٢) ، فصاحب الفكر الصحفى العنيد رغم وفديته ، كان حرا طليقا ، يشايع الوفد عن اقتناع وعن تعقل ، ويحمل عليه بلا هواده أن رأى بفكره الحر ما يستوجب ذلك . ولقد عمل العقاد فى كثير من الصحف الوفدية كجريدة البلاغ ثم روز اليوسف ، وظل دائما صاحب القلم العنيد و الفكر غير المهادن ، إلا أنه آثر الانسحاب من مسرح الفكر الصحفى السياسى فيما بعد عام ١٩٥٣ ، وإن ظل أبدا صاحب فكر متميز ، وأحد القلائل الذين عرفوا لفكرهم وأدبهم رسالة وكرامة .

فصحيفة البلاغ وممثلوها قد عكسوا نمطا فكريا صحفيا هو النمط الحزبى المشايع عن ولاء واقتناع ، وهذا يكشف عن أن التشيع الصحفى لأيديولوجية معينة ، لم يكن — كما كان الحال فيما قبل عام ١٩٢٣ — تشيعا تغلب عليه المهادنة ، وتحيزا مفرغا من أى مضمون فكرى أو عقلانى ، فالتأييد الصحفى الحزبى — سواء أكان تأييدا لحزب الأغلبية أو الأقلية — فيما بعد ١٩٢٣ ، لم يكن تأييدا أعمى ودليلنا على ذلك أن بعض الأقلام المؤيده لحزب الأغلبية كثيرا ما انقلبت عليه ووقفت منه موقف المعارضة لأسباب موضوعية

---

(١) أنظر : حافظ محمود ؛ نفس المرجع ؛ ص ٤٢ .

(٢) أنظر دراسة هامة عن العقاد والسياسة فى : رجاء النقاش : عباس العقاد بين اليمين واليسار ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ؛ ١٩٧٧ . وهى دراسة تتضمن موقف العقاد من الماركسية والإخوان المسلمين والنازية وموقفه من فؤاد وفاروق. كما يتضمن هذا المؤلف حيثيات الحكم فى قضية العقاد وسجنه عام ١٩٣٠ ونص دفاع مكرم عبيد أمام القضاء .

ولاختلاف الرؤى السياسية فى كثير من الأحيان ، هذا إذا استبعدنا الاعتبارات الذاتية التى جعلت من المؤيدين خصوما سياسيين ؛

ومن الأقلام العمالقة ومن الشخصيات الصحفية المتميزة ، والتى تمثل النموذج الفكرى الصحفى المتعقل ، والذى يدخل فى مصاف الصحفيين الذين عرفوا لفكرهم كرامة ورسالة . الصحفى النابه أمين الرافعى الذى تشيع للوفد – من خلال صحيفته الأخبار – فى أول الأمر ثم اختلف معهم سياسيا وفكريا ، فكان أحد الأقلام الحرة ، التى لم تجعل تعاطفها الحزبى يعميها عن بعض أخطاء حزبها ، وهو الموقف الذى اتضح من الانتقادات العنيفة التى وجهها أمين الرافعى إلى سعد زغلول وسياسته وسياسة حزبه .(١) .

وأمين الرافعى يعد من أبرز ممثلى صحافة (الرأى) و (الفكر) الحر ، فهو برغم أن أصوله الحزبية ترجع إلى الحزب الوطنى ، إلا أنه كان أول الصحفيين الذين أيدوا سعدا فى موقفه أثناء تكوين الوفد المصرى ، حيث كان يرى ، أن سعدا هو أقرب الناس إلى الشعب وهو أكثر الزعماء الموجودين كفاية وقدرة على الاضطلاع بأعباء رئاسة الوفد .(٢) .

فانتماء أمين الرافعى إلى الحزب الوطنى لم يقف حائلا دون تأييده لسعد ، وهو موقف يكشف عن مدى التحرر الفكرى وعدم التحيز الحزبى عندما يرى أن مصلحة الأمة تدعو إلى تأييد موقف قد يتعارض وموقف حزبه ، واستمر الرافعى فى تأييده للوفد ، إلى أن وقع الخلاف بينه وبين سعد ، وهو خلاف موضوعى ظهر من خلال مجموعة المقالات التى كتبها الرافعى دفاعا عن موقفه من المفاوضات التى يجريها الوفد مع بريطانيا ، إلا أن

---

(١) أنظر دراسة هامة عن أمين الرافعى فى : صبرى أبو المجد ؛ أمين الرافعى : مناضل مصرى من أجل الدستور وحرية الرأى ، كتاب الجمهورية ؛ العدد ٣٣ ؛ القاهرة ، ١٩٧١ .
وأنظر أيضا حافظ محمود ؛ مرجع سابق ؛ ص ص ٤٥ – ٥٤ .

(٢) صبرى أبو المجد ؛ نفس المرجع ؛ ص ٩٣ .

الوفد أطلق المظاهرات الدامية ضد الرافعي فلم يتراجع ، بل أنه كتب في ١٩٢١/٤/٢٦ « ... أن تلك المظاهرات الارهابية تقنعنا فوق اقتناعنا الماضي بأن الالتجاء إلى القوة لتحولنا عن خطتنا ليس له معنى إلا أن هذه الخطة سليمة وأن الحق في جانبنا ، ولذلك لم يستطع أحد أن يصرعها فاستخدم القوة لصرعها... »(١)

ويقول الرافعي في مقال آخر له في ١٩٢١/٦/٢٣ موجها حديثه إلى سعد زغلول « أننا لم نألف أن نكون وزاريين ولم نعتد خدمة الهيئات والأشخاص وإنما اعتدنا أن نخدم المبادىء وحدها ، ونعمل مع الجانب الذي يقدس هذه المبادىء ، وقد كنا نرى في الوفد رمزا لخدمة المبادىء فتطوعت لتأييده ، وقد اتهمنا ردحا من الزمن بأننا وفديون ، ننفق على الجريدة من أموال الوفد . . . وقد كنتم تعلمون كذب هذه الاتهامات كما كنتم تعلمون أننا مستقلون في عملنا ولا نرضى بأن نكون ذيلا لأية هيئة مهما عظم شأنها » .(٢)

هذا الإباء الصحفي والكبرياء الفكري ، وهذا العناد غير الساذج ، والمقاومة الناضجة لأمين الرافعي قد تجلت بصورة لافتة لدى موقفه من الدستور والحرية ، فالرافعي بطبعه وثقافته وميوله — على نحو ما يذهب أبو المجد — كان يؤمن بالشعب وحكم الشعب ويرى في الحياة النيابية خير علاج لما تعانيه الشعوب المستعبده من كوارث ونكبات(٣) .

ورغم تحفظ أمين الرافعي على دستور ١٩٢٣ ، الا أنه بارك الانتخابات التي أجريت وفقاً له ، وطالب أن تكون نتيجة الانتخابات « نهاية لكل أسباب الخصام الذي كان يمزق أحشاء البلاد مع وجود الغاصب بيننا » وذكر

---

(١) نقلا عن صبري أبو المجد ؛ نفس المرجع ؛ ص ٩٤ .
(٢) نقلا عن صبري أبو المجد ؛ نفس المرجع ؛ ص ٥٥ .
(٣) أنظر : صبري أبو المجد ؛ نفس المرجع ؛ ص ١٠٣ .

النواب الأمة « تبغى تعديل كثير من أحكام الدستور وقانون الانتخاب وأنها تريد التخلص من القوانين الاستثنائية المقيدة لحريتها السياسية السالبة لحقوقها النيابية »(١) .

وأمين الرافعى كمفكر صحفى رغم إنتمائه أساسا إلى الحزب الوطنى وتعاطفه مع الوفديين فى أول الأمر ، لم يشأ أن يخضع فكره هـذا للهوى الحزبى ، بل جعل من مبادئه أساسا لكل محاوراته السياسية ، وهى المحاورات التى كانت تدور حول إيمانه بالحرية والدستور وبتأسيس حياة برلمانية سليمة ، والدليل على ذلك أن الرافعى لم يكن يثور ضد تعطيل الصحف الوطنية التى يعمل بها ، أو ضد اتخاذ الإجراءات غير العادية ضد الصحفيين الذين يؤمنون بمبدئه فحسب وإنما كان يثور ضد تعطيل الصحف المعارضة وضد اتخاذ الإجراءات غير العادية تجاه خصومه من الصحفيين أيضا ولعل هذا الموقف يكشف عن أن صحافته لم تكن صحافة هوى حزبى ، بل كانت صحافة مبدأ ، وصحافة المبدأ عادة هى صحافة القوة والحق ، صحافة لا تخضع إلا إلى ما يمليه المبدأ ؛ وتحتمه العقيدة ويفرضه الإيمان .

وصحافة المبدأ التى مثلها أمين الرافعى خير تمثيل ، كانت تعكس دائما الروح الناقدة والقلم المعارض بموضوعية والرأى الشجاع دون تزلف ، ففى مقال للرافعى فى ٦ سبتمبر ١٩٠٩ موضوعها (نحن والحكومة) تتجلى رؤية الرافعى الناقدة وحسه السياسى المتميز وقلمه المعارض عن حق ، فيقول ويؤكد أن هناك هوة سحيقة بين الأمة الحكومة « فالحكومة تهزأ بالرأى العام وتسخر منه وتعد الأمة عدوة لها لا تستحق رحمة ولا عطفا ساخطة على الحكومة ، برفع أصوات الاستياء من أعماقها فتذهب هذه الأصوات

---

(١) الأخبار فى ١٤ يناير ١٩٢٤ ؛ مقال بعنوان (موقف البلاد الآن بعد انتخاب أعضاء مجلس النواب) نقلا عن فاروق أبو زيد ؛ أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية ؛ ص ٧١ .

(٢) أنظر / صبرى أبو المجد ؛ مرجع سابق ؛ ١١٥ .

أدراج الرياح . . . هل هناك ثورة مدبرة ؟ أحرم على الناس المطالبة بحق كان لهم من قبل ؟ أم ماذا جرى حتى آلت الأحوال إلى ما نحن عليه الآن » (١) .

فقضية الحرية والمطالبة بالدستور قد اضحتا من القضايا المصيرية للرافعي ، ومسئولية فكرية وصحفية ، ظل يضطلع بها حتى آخر عمره ، ففضلا عن دفاعه عن الحريات العامة وحرية الصحافة ونقده لقانون المطبوعات ، انسحب دفاعه أيضا إلى الحرية فى الفن كالتمثيل على سبيل المثال باعتباره أحد صور التعبير عن الرأى ، وهو ما ظهر فى مقال له فى صحيفة (العلم) فى ٥ فبراير عام ١٩١١ ينعى فيها على الحكومة تدخلها السافر فى الفن التمثيلى بمنح التراخيص أو منعها فيقول عن رفض الحكومة منح ترخيص لأحد الروايات المسرحية « ... ونحن نعجب لهذا التصرف الاستبدادى لأنه ليس هناك قانون يخول للداخلية فحص الروايات قبل تمثيلها للترخيص بما يوافقها ورفض مالا يتفق مع آرائها ، ولا ريب فى أن تدخل الداخلية فى أمر التمثيل بهذه الصفة أى بغير حق شرعى يجعلنا نعتبر أنفسنا فى بلد تقام فيه الأحكام العرفية لأننا لا ندرى كيف تحجر الحكومة على حريات التمثيل هذا الحجر الغريب؟ (٢)

فهذا القلم المعارض ، وصاحبه ذو الإيمان والعقيدة الذى قال فيه العقاد أنه (كان مؤمنا ، وكفى بالإيمان عزاء فى شقاء الحياة) ، وكفى به شقاء فى عالم الكفاح ، فهذا الرجل ذو القلم النارى لم يسلم — خلال حياته الصحفية — من هجوم الخصوم ومحاربتها إياه ، رغم أنه كان — حسبما تشير صحيفة الجزيت رجلا ذا « . . . مبادئ ثابتة وكان أنصار الوزارات السابقة يصفونه دائما بأنه خصم شريف وهو ينتقد كل وزارة — تسيئ إلى مصر وقضية مصر »(٣) .

---

(١) نقلا عن صبرى أبو المجد ؛ نفس المرجع ؛ ١١٥ — ١١٦ .
(٢) نقلا عن صبرى أبو المجد ؛ نفس المرجع ؛ ص ١١٧ .
(٣) نقلا عن صبرى أبوالمجد ، نفس المرجع ، ص ١٣٥ .

ولعل علاقة الرافعى بحزب الوفد وبزعيمه سعد الذى أضحى من خصومه ومن معارضيه تكشف لنا أن الرافعى لم يكن يتلون ولم تكن مبادئه تتأثر بأى انتماء كائنا ما كان ، ولم يكن يحيد أبداً عنها وإن استخدم الخصوم أحط الأساليب وأعنفها(١) ،

ونتابع مسيرة الأقلام الحرة ، غير المهادنة فى ذات الفترة فنجد أقلاما عديدة تمثل فكراً متميزاً ، لحزب أكثر تميزاً ، هو حزب الأحرار الدستوريين ، أقوى أحزاب الأقلية ، وأكثرها صلابة وتأثيراً فى المسيرة السياسية للمجتمع المصرى :

وجريدة السياسة — لسان حال حزب الأحرار الدستوريين — تعد الوريث الشرعى لصحيفة الجريدة المعبرة عن فلسفة حزب الأمة ، وكانت صحيفة الأقلام (الحرة) والفكر (المعارض) ، وإن نعى البعض عليها وعلى حزبها أنهما كانا يعبران عن فكر طبقة معينة ، هى الطبقة الثرية فى المجتمع وكان محمد حسين هيكل — رئيس تحرير السياسة وزعيم حزب الأحرار فيما بعد — يتصدى لكل الحملات التى شنها الكتاب الوفديون على كبار المزارعين وأصحاب الثروة فى الأقاليم قائلا : « حتى يخيل إليك أن الجمع بين الوطنية والملكية محال وأن الجمع بين الفطنة والثروة محال(٢) » .

ولقد ظلت صحيفة السياسة — ثم من بعدها السياسة الأسبوعية مجسدة للفكر الحزبى المعارض فى نزاهة ، المناهض لانحرافات الحكومة والسلطة دون هوادة ، وكانت بمثابة المنبر الذى انطلقت من خلاله كل الأقلام الحرة والفكر الحر ؛ وهى الصحيفة التى جذبت أعدادا كبيرة من الشباب

---

(١) انظر فى علاقة الرفاعى بحزب الوفد وبزعيمه سعد فى : عاطف أحمد فؤاد ، وزارة سعد زغلول الأولى والفكر السياسى المصرى ، مجلة السياسة الدولية ، أبريل ١٩٧٨ .

(٢) جريدة السياسة فى ٣ أكتوبر عام ١٩٢٣ ، نقلا عن فاروق أبو زيد ، أزمة الديموقراطية فى الصحافة المصرية ، ص ٧٤ .

المثقف – آنذاك – كطه حسين ومحمود عزمى وسيد كامل وتوفيق دياب وعبد القادر المازنى وعبد العزيز البشرى وعبد الله عنان وغيرهم(١) .

فحرية التعبير والفكر المنطلق والاعتدال والنظرة الواقعية والتأكيد على أهمية الحرية للشعب وما يترتب عليها من حياة دستورية وبرلمانية ، كلها سمات قد ميزت صحيفتى حزب الأحرار الدستوريين ، وهو الأمر الذى جعل منهما أقوى الصحف المعارضة لحزب الوفد والرائدة الحقيقية للطور الرابع من أطوار الصحافة المصرية .

ولقد خاضت صحيفة السياسة العديد من المعارك الفكرية والصحفية والحزبية من واقع تبنيها للفكر الحر وحملها لواء المعارضة رغم محاولات صحف حزب الوفد النيل من حزب الأحرار والتشكك فى نواياه ونوايا الصحافة التى تمثله للدرجة التى ذهبت فيها بعض صحف الوفد إلى اتهام حزب الأحرار وصحيفتيه السياسة والسياسة الأسبوعية بالخيانة الوطنية .

ومن أبرز المعارك الصحفية الحزبية التى خاضتها صحيفة السياسة تلك المعركة التى بدأها توفيق دياب على أثر مقتل حسن عبد الرازق واسماعيل زهدى وكانا من الشخصيات اللامعة فى حزب الأحرار الدستوريين ، فأنبرى دياب يكتب مقالا موضوعه (أتم قتلة الوطن) حمل فيها حملة شديدة على الوفديين ورماهم بتحريض الشباب البرئ على ارتكاب جرائم القتل(٢) . ثم تلك المعارك التى كان بطلها الدكتور محمد حسين هيكل والتى خاضها ضد الوفد بدءا بمقاله المعنون (حزب السمائة)(٣) وهو مقال حمل فيه هيكل على أعضاء البرلمان – وهم المشكلون من الأغلبية الوفدية – الذين

---

(١) انظر عبد اللطيف حمزه ، الصحافة المصرية فى مائة عام ، ص ١٠٧ .
(٢) انظر عبد اللطيف حمزه ، نفس المرجع ، ص ١٠٧ .
(٣) انظر محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ١٩١٢ – ١٩٣٧ ، دار المعارف ، ١٩٧٩ .

طالبوا برفع المكافأة البرلمانية إلى ستمائة جنيه فى السنة ، فأراد سعد زغلول أن يدفع بهيكل إلى المحاكمة ، فنوقش هيكل فى مقاله وبرأته المحكمة .

ولم يكن موقف هيكل المعارض فى مقال حزب الستمائة هو الموقف الأول ، بل أن تاريخ علاقة صحيفة السياسة بسعد وحزبه يرجع إلى الفترة التى أجريت فيها الانتخابات وفقا لدستور عام ١٩٢٣ ، حيث كان هيكل يعيب على سعد أنه فى دعايته الانتخابية وأثناء خطبه العديدة لم يقف من خصومه — وهم على وجه الدقة ممثلو حزب الأحرار الدستوريين — موقفا موضوعيا بل إذا وصل فى حديثه إلى خصومه السياسيين « نزل عن كل احتشام فى العبارة وعن كل وزن للقول ورماهم بأشنع التهم ووسمهم بالخيانة والمروق فإذا سئل عن ذلك قال هى الحرب الانتخابية(١) » .

ثم يتابع هيكل بعد ذلك البرلمان الوفدى والوزارة الوفدية برؤية الناقد ، فهاجم الحكومة السعدية لتعيينها عدداً من النواب السعديين فى وظائف الحكومة وطالب النواب أن «يعلنوا خلو أماكن النواب الذين عينوا فى وظائف حكومية(٢) » ثم يقول هيكل فى مذكراته « ولم يتردد سعد فى إعلان عزمه الاستئثار بكل أمر ، وأنه يريد أن تكون الحكومة زغلولية لحما ودما . وهو قد أعلن هذا الرأى بهذه الصراحة ، والصرامة ، حين فصل مقبل باشا مدير أسيوط من منصبه ، وحين فصل حلمى عيسى باشا مدير الغربية ورشوان محفوظ باشا من منصبيهما . فقد عرضناه فى ذلك ، واعترضنا عليه فى رفق أولا ، ثم فى عنف بعد ذلك ، وذكرناه بأن هذه الخطة ليست فى شئ من الديمقراطية »(٣) .

---

(١) السياسة فى ٣ أكتوبر عام ١٩٢٣ ، نقلا عن فاروق أبوزيد ، مرجع سابق ، ص ص ٧٤ — ٧٥ .

(٢) السياسة ، أول ابريل عام ١٩٢٤ ، نقلا عن فاروق أبو زيد ، نفس المرجع ص ٧٥ .

(٣) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ، ص ١٨٣ .

ولقد وقفت الأغلبية من صحيفة السياسة وحزب الأحرار موقف متعنتا ، ومع ذلك فإن صحيفة السياسة رغم قلمها المعارض ، فقد كانت ترى أنه حينما يقع الخلاف بين صفوف الأمة فإن هذا الخلاف يضعفها ، لأن قوة مصر فى وحدتها وفى قوة تمثل الوفد لهذه الوحده ، فإذا ما أصيب الوفد بضعف ووهن ، تسرب هذا الضعف إلى الأمة ، فلم تستغل السياسة هذا الانقسام ، بل كانت مصر دائما أمام ناظريها ، وكان هيكل يعمل دائما لمصلحتها — وأن اختلف منهجه عن منهج حزب الأغلبية — ويكافح دائما من أجلها ... ويرى فى ذلك أن على الأمة ألا تنشغل عن قضية الاحتلال بأية خلافات بين العاملين فى قضية الوطن(١) » .

وتعد قضية نزاهة الحكم من أبرز القضايا والمعارك التى خاضتها صحيفة السياسة أيام وزارة عبد الفتاح يحيى التى كان يقول عنها هيكل « أن هذه وزارة لانقبلها أمة من البغايا(٢)» وهى وزارة حزب الشعب الذى تأسس بايعاز من الملك فؤاد . وقضية نزاهة الحكم تكشف عن أن صحيفة السياسة لم يكن لها موقف متعنت من الوفد فى حد ذاته ، وإنما كان موقفها دائما ينطلق من رؤيتها الخاصة للمصالح الوطنية الخالصة ، بدليل أنها وقفت من حزب الشعب ووزارة عبد الفتاح يحيى هذا الموقف الصلب حين اتهمت السياسة ذمم بعض الوزراء فى وزارة يحيى ، وبدأ التحقيق مع هيكل بوصفه محرراً لهذه المقالات والذى انتهى بالبراءة . وهذا الموقف يذكرنا بمحاولات سعد زغلول لدفع هيكل إلى المحاكمة لمقاله عن حزب السمائة ثم لمقاله الذى عنونه « هلموا يا أنصار الحرية فأدفعوا العدوان عن الحرية » والذى أجرى فيه تحقيق أتهم فيه هيكل بالدعوة إلى قلب نظام الحكم فى مصر . وبرئ هيكل من هذا الاتهام .

---

(١) انظر عبد العزيز شرف ، محمد حسين هيكل فى ذكراه ، سلسلة اقرأ ، العدد ٤٣١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١١١ .

(٢) انظر حافظ محمود عالقة الصحافة ، ص ١١٤ .

فهذه المواقف ، وغيرها تكشف عن أن صحيفة السياسة رغم حزبيتها ؛ إلا أنها « لم تكن معارضة (لحظة) بقدر ما كانت معارضة (موقف) ومعارضة (مبدأ) ، وإن كنا لاننفى عنها (بعض)المواقف الحزبية المتعنته(١) . []

والمواقف الصحفية السابقة سواء المعارض منها أو المؤيد يكشف عن عدد من الحقائق منها أن صحافة الفكر المعارض لم تستسلم لعمليات القهر السياسى والأيديولوجى سواء التى مارستها الأحزاب الحاكمة أو السلطة الشرعية (الملك) أو المحتل الإنجليزى ، كذلك فإن الفكر الصحفى المؤيد سواء أكان تأييداً لأحزاب الأغلبية أو لأحزاب الأقلية ، لم يكن تأييدا بلا وعى بل كان تأييداً نابعاً من (فلسفة) و(فكر) مرتبطين برؤية حزبية معينة .

ومن الحقائق اللافته أن الفكر الصحفى المصرى الممثل لأحزاب الأغلبية والأقلية فى ذات الحقبة قد اتفق على أهمية توفر الحرية وإقامة الحياة الدستورية وأن أكدت عليها بصفة خاصة صحف الأقلية والصحف المستقلة كصحيفة الأخبار التى كان يرأس تحريرها أمين الرافعى .

وسط هذه الدعاوى الليبرالية اليمينية ، كان تظهر بين حين وآخر دعاوى مناهضة للفكر الليبرالى ، هى الدعاوى اليسارية والتى شكلت مدرسة صحفية قائمة بذاتها آنذاك . ففى وسط هذا الاجماع الليبرالى – إن صح التعبير – للصحافة المصرية فى حقبة ما بعد عام ١٩٢٣ ، جاءت هذه المدرسة بفكر جديد وفلسفة جديدة مختلفة عما هو سائد من تأييد جارف للاتجاة الليبرالى فى السياسة والاجتماع والاقتصاد ، ورغم أن السلطة آنذاك (الحكومة والملك والانجليز) كانوا ينظرون إلى هذا التيار باعتباره تمردا سياسيا وانحرافا ايديولوجيا ، إلا أنه يمكن اعتباره شكلا من أشكال التجديد بالقياس إلى الفكر الليبرالى السائد فى تلك الفترة والذى كان يمثل – أى الفكر

(١) عاطف أحمد فؤاد ، حكومة سعد زغلول الأولى والفكر السياسى المصرى ، ص ١٢٠ .

الليبرالى — فى بداياته النزعة الراديكالية بالمقارنة بالأسلوب الأوتوقراطى الذى ساد الحكم .

ودون الخوض فى غمار المقارنة بين الأفكار الليبرالية اليمينية والفكر اليسارى من حيث المزايا والعيوب ، نؤكد أن هذا التيار قد أسس اتجاها متميزا فى الصحافة المصرية بدءا بسلامة موسى وحسنى العرابى ومحمد مندور وهو اتجاه كان كامنا فى الأحزاب والجماعات الأيديولوجية المختلفة ، وهى الأحزاب التى توزعت فيما قبل عام ١٩٢٣ وبعده .

والاتجاه اليسارى عادة ما يحمل أفكارا معارضة للسلطات الحاكمة التى تتبنى الفلسفة الليبرالية وتنتهج الفكر اليمينى ، وهو يعد من الأقلام المعارضة أو من ذوى الفكر المناهض المتطرف فيما ترى السلطة الحاكمة .

وصفة التمرد أو التطرف هى سمة تخلعها السلطات الحاكمة على مثل هذه النوعية من الأفكار والاتجاهات لأنها لا تستقيم وطبيعة الفكر السياسى لهذه السلطة ، ولعل الاتجاهات اليسارية بما كانت تمثله من (خروج) على القيم السياسية السائدة آنذاك ، تماثل إلى حد كبير من حيث كونها شكلا غير مألوف من الفكر ، مع الاتجاهات الليبرالية باعتبارها تيارا متمردا ونزعة غير سوية إذا ما نظر إليها فى ضوء قيم السلطة الحاكمة فى الوقت الذى تخلقت فيه هذه الاتجاهات .

فالاتجاه اليسارى فى الصحافة المصرية فى بدايات ظهوره كان يمثل الاستجابة السلبية لما يمكن أن نسميه بشيوع النمط الليبرالى فى الحكم ، مع ملاحظة أن الليبرالية كأسلوب فى الحكم لم تتحقق كاملا لعدم استسلام السلطة الشرعية (الملك) بصورة كاملة للتيار الليبرالى ومحاولات هذه السلطة من خلال الأحزاب التى خلقتها العصف بالدستور والنيل من هيبة البرلمان ، فكانت حقبة ما بعد عام ١٩٢٣ هى حقبة تشابك التيارات السياسية وتداخلها وإن بدت الليبرالية فى صورة أكثر تفوقا ، وظهرت محاولات الملك فى صورة الفزع

الذى يحاول أن يناطح السحاب ، وبين هذه وتلك ظهر الاتجاه اليسارى كنغمة جديدة وإن بدت نشازاً أمام عملقة الاتجاه الليبرالى وطغيان النزعة اليمينية فى الحكم .

ومنذ أن ألغيت الأحزاب فى عام ١٩٥٣ انحسر التيار الليبرالى ودخلت مصر عهد الحكم الأوتوقراطى الشمولى وهى ردة ما كان ينبغى أن تكون(١) ، ثم وجدت التيارات اليسارية مناخا صالحا لكى تنمو وتزدهر ، فكانت الستينات العصر الذهبى لليسار المصرى ، وهو العصر الذى هادنت فيه السلطة اليسار وتلونت الصحافة المصرية آنذاك بلون واحد ، فاضحت بقايا الليبرالية أكثر مهادنة للسلطة الأوتوقراطية ، بينما انسحب البعض وآثر التقوقع ، مفضلا الحديث عن الفن والأدب ، منجنبا فى الخوض فى السياسة وأمور الحكم (٢) ، فكان هذا انتصاراً لقيم السلطة ورد فعل لممارسات القهر الأيديولوجى للنزعة الاتوقراطية فى الحكم .

ثم جاءت السبعينات وتنفست الصحافة المصرية الصعداء لأول مرة منذ عام ١٩٥٢ فشهدت السبعينات حركة نقد عارمة لمثالب تجربة ما قبل السبعينات فى الحكم (٣) ، ثم كان الإعلان عن قيام الأحزاب ومحاولات تثبيت دعائم الحكم الديمقراطى الليبرالى ، رغم ما يعتورها من أخطاء ويشوبها من مثالب .

إلا أن أهم ما يمكن ملاحظته فى هذه الفترة هو ظهور الفكر الصحفى المعارض المتمثل فى صحف الأحزاب المعارضة ، وهى ظاهرة تحسب للتجربة الراهنة رغم تحفظات البعض عليها ، وهو بداية لعودة الحكم الليبرالى الذى يحترم حرية الرأى الآخر فى التعبير عن ذاته .

---

(١) أنظر : عاطف أحمد فؤاد ؛ النزعة التسلطية فى الحكم ؛ دراسة حالة لحقبة من تاريخ المجتمع المصرى فى هذا المؤلف .

(٢) يعد الأستاذ عباس العقاد أبرز المفكرين الذين آثروا الانسحاب فى هذه الفترة .

(٣) تضمنت حركة النقد هذه مجالات عديدة ؛ وظهرت من خلال الأدب والفن (كقصص نجيب محفوظ ورواياته) فضلا عن كتب التاريخ والسياسة بطبيعة الحال .

ومع وجود الفكر الصحفى المعارض تشهد ذات الحقبة أنماطاً فكرية صحفية أخرى تتراوح بين النمط المؤيد للسلطة دون وعى والآخر المؤيد الناقد الذى رغم تأييده للفلسفة العامة للسلطة إلا أنه لا يغفل عن أخطائها وهو يأخذ موقف المقوم والمرشد والموجه .

وتشهد ذات الحقبة ظاهرة أخرى تتعلق بالنمط المنسحب حيث أضحى الانسحاب الصحفى من مجال السياسة أقل حدة عن ذى قبل كنتيجة للحرية (النسبية) التى تتمتع بها الصحافة المصرية .

وثمة ظاهرة أخرى تتعلق بالفكر الصحفى اليسارى الذى انحسر بصورة لافتة رغم وجود حزب يسارى مصرى وصحيفة أو « نشره » تعبر عن فلسفته ، إلا أنه من الملاحظ أن الموقف السلطوى من الحزب وصحيفته لا يتيح للفكر الذى يمثلاه أن يظهر إلى الوجود كأحد الأنماط الممثلة للفكر الصحفى فى الفترة الراهنة ، مما يدفع البعض إلى التعامل صحفيا وفكريا مع كثير من الصحف غير المصرية ، وهى ظاهرة لن تنقشع ما لم تتح لهذا الفكر الفرصة لكى يعبر عن ذاته من خلال صحفه وحتى تتحقق الصورة الكاملة للمعارضة كأحد مقومات الفكر الديمقراطى الحقيقى .

خاتمة ومناقشة عامة

كشف العرض السابق الخاص بطبيعة إعلاقة الفكر بالسياسة ، عن أن هذه القضية لم تكن فى حقيقة الأمر إلا قضية الحرية الفكرية ، أو الفكر فى علاقته بالحرية ، وهو الأمر الذى يثير عدداً من القضايا والتساؤلات ، التى يمكن إيجازها فيما يلى : -

١ ــ تعد الحرية الحاضنة الطبيعية للفكر ، فيها ينمو ومن خلالها يزدهر وبدونها يذبل ، وفى غيبتها يخبو .

٢ ــ فى غياب الحرية يفتقد الفكر أهم مقوماته وهى الموضوعية والتى تعنى اتساق المفكر مع ذاته ، لأن إفتقاره للحرية يجعل من المعرفة التى يطرحها معرفة موجهة أو بالأحرى معرفة مقيدة .

٣ ــ هل معنى ذلك أن الفكر يتعامل مع الحرية بصورتها اللانهائية ،

٤ ــ أعتقد أن اللانهائى فى الحرية أمر ينبغى أن يتوفر للفكر وأن القيد الوحيد الذى ينبغى أن يقف عنده المفكر هو قضايا مجتمعه ، طرحاً ومناقشة ومحاولة للبحث عن حلول .

٥ ــ أن القهر الوحيد الذى ينبغى أن يخضع له المفكر (أياً كانت نوعية الفكر الذى يطرحه) هو القهر الذى تمارسه مشكلات مجتمعه وليس القهر الذى تمارسه القوى السياسية .

٦ ــ يعتبر الفكر المستجيب للقهر السياسى والأيديولوجى ظاهرة عامة لا يخلو أى مجتمع من المجتمعات منها .

٧ ــ تنظر السلطة الحاكمة دائما إلى الفكر غير المستجيب لقهرها باعتباره فكراً متمرداً وتطرفا ينبغى مقاومته .

٨ ــ قد تضمر بعض الأفكار المتمردة أو المتطرفة « من وجهة نظر

السلطة » طفرات فكرية ومعرفة جديدة قد تغير كثيرا من مسار المجتمع وتعدل من ملامح بنائه الاجتماعى والسياسى ونسقه الفكرى والعلمى .

٩ – كشفت النماذج العالمية التاريخية التى عرضنا لها فى مستهل هذه الدراسة عن صدق الملاحظة السابقة ، ففى الوقت الذى نجح فيه القهر السياسى والدينى فى تعيين مسار حركة العلم وكبت أى ظاهرة للتحرر العلمى والفكرى كما هو الحال فى إضطهاد محاكم التفتيش لجاليليو ، ومحاولة إحراق برونو حيا ، ففى الوقت الذى حدثت فيه هذه الظواهر إزاء ما عرف (فى زمانه) بالتطرف الفكرى أو اللا سوء العلمى بالمقارنة بمنظومة الفكر الكنسى والسياسى ، أضحت هذه الأفكار (المتطرفة) بمثابة الجذوة التى أشعلت نار الثورة العلمية فى العلوم الطبيعية والفلكية والتى أفاد منها العالم أجمع .

١٠ – يعد الفكران الاجتماعى والسياسى الأرض الخصبة ، التى ينمو من خلالها القهر الأيديولوجى بصوره المختلفة ، فمن المؤكد تاريخيا أن المفكرين الاجتماعيين والسياسيين ، فضلا عن الانثروبولوجيين ومن قبلهم حاملى لواء الفلسفة الاجتماعية ، أنهم أكثر استجابة لمحاولات القهر الأيديولوجى من غيرهم من أصحاب الفكر العلمى الطبيعى .

١١ – تشير الملاحظة السابقة إلى أن الفكر الاجتماعى والسياسى ، وهو الذى يتطلب قدراً هائلا من الحرية فى التعبير والتحليل والمناقشة وقد انبثق وهو مكبل بأغلال لولاها لكان هذا الفكر أكثر انطلاقا وأكثر قربا من الموضوعية ويتمثل ذلك فى دراسات باتسيتا فيكو كأحد ممثلى الفلسفة الاجتماعية والانثروبولوجيين الإنجليز وكثير من علماء الاجتماع والسياسة الأمريكيين كروبرت ميرتون وتوالكوت بارسونز فضـــلا عن علماء السياسة والاجتماع الروس .

١٢ – تعيش علوم المجتمع فى الآونة الراهنة حركة رفض للتراث التقليدى وظواهر تمرد على مقولات الفكر الاجتماعى والسياسى الكلاسيكى وتتمثل

تلك الحركات والظواهر فى اليسار الجديد وحركة تحرير علم الاجتماع وفيما يمكن أن نسميه بعلم اجتماع علم الاجتماع Sociology of Sociology .

١٣ – تؤكد الاتجاهات الراديكالية السابقة أن علوم المجتمع لا تنمو إلا من خلال مناخ عام يتيح لها الحرية فى التعبير والنقد والتحليل والمناقشة .

١٤ – كما تؤكد هذه الاتجاهات الرافضة حقائق أربع : أولاها تشير إلى ذلك الوهن الذى أصاب ممارسات القهر الأيديولوجى على المفكرين والعلماء وضعف سيطرتها عليهم ، بينما تكشف الحقيقة الثانية عن أن ظاهرة النمط الفكرى المقاوم – والتى تمثلت فى هذه الاتجاهات الرافضة – ظاهرة ممتدة عبر التاريخ الطويل للانسانية حتى اللحظة الراهنة . أما الحقيقة الثالثة فهى أن غالبية الحركات الرافضة الراهنة قد انبثقت من خلال المناخ الديمقراطى الذى أتاحه البناء السياسى والاجتماعى لأوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تحاول القوى السياسية لهذه المجتمعات أن تمارس أى نوع من أنواع القهر الأيديولوجى والسياسى ، بل تركت هذه الاتجاهات تعمل بحرية (كرمز) للتحرر الفكرى والليبرالية العلمية .

أما الحقيقة الرابعة التى تكشف عنها الاتجاهات الراديكالية فى علوم المجتمع هى أن المتمردين أو المنشقين فى أوربا الشرقية أضحوا ظاهرة جديرة بالدراسة والبحث وهى حركة تكشف عن مدى الوعى الذى أصاب الفكر هناك ، فضلا عن مدى الإحساس بوطأة القهر السياسى الذى تمارسه السلطات الحاكمة على الفكر والمفكرين ، إلا أنه من الملاحظ أن موقف السلطات فى أوربا الشرقية من ظواهر التمرد الفكرى ما زال يتسم بالتعنت والصلف وهو ما نجد عكسه لدى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

١٥ – أوحى لنا العرض السابق أن الدول النامية (أو المتخلفة) ما زالت فى مرحلة البحث عن الهوية ، حيث أصبح التخبط السياسى وعدم الوصول إلى صيغة ملائمة للحكم أحد سماتها ، كذلك التأرجح بين النزعة الشمولية ومحاولة التشبه بالدول الديمقراطية مازال يمثل (أزمة) يواجهها الساسة

بهذه الدول وهو الأمر الذى انعكس على كل مظاهر الفكر فى علاقته بالقوى السياسية ، لاسيما فى علاقة الفكر الصحفى بالقيم السياسية للسلطة الحاكمة .

١٦ – كشف النموذج المصرى عن علاقة الفكر الصحفى بالسياسة سواء فيما قبل عام ١٩٢٣ وما بعدها وحتى اللحظة الراهنة عن عدد من الحقائق هى :

(ا) استطاعت القوى السياسية المصرية – تاريخيا – استقطاب عدد من المفكرين الصحفيين من خلال عمليات القهر الأيديولوجى وهم الصحفيون الذين مثلوا النمط المهادن أو المساير .

(ب) استطاع النمط المتمرد أو المقاوم أن يثبت وجوده خلال مسيرة المجتمع المصرى سواء فى ظل النظام الديكتاتورى فيما قبل عام ١٩٢٣ أو من خلال الحقبة الليبرالية التى بدأت بدستور عام ١٩٢٣ ، وإن غلبت على الحقبة الأخيرة النزعة الحزبية .

(حـ) بانتهاء النظام الحزبى عام ١٩٥٣ اختفى الفكر الصحفى المعارض وتألق الفكر الصحفى المساير ، بينما مثل الفكر الصحفى المنسحب ظاهرة بدأت تخف حدتها فى مرحلة السبعينات كنتاج للحرية (النسبية) التى أتيحت للصحافة وظهور المعارضة و (محاولات) ارساء قواعد الحكم الديمقراطى .

(د) يمثل النموذج المصرى أزمة (الفكر / الحرية) كما تعيشها الدول النامية ، وإن كانت مصر أكثر نماذج تلك الدول جرأة فى (محاولة) إيجاد صيغة لجدلية العلاقة بين الفكر والحرية .